

إصدارات مركز أبو سليم للدراسات

# الأرض

## في المكديّة



بروفيسور

محمد إبراهيم أبو سليم





- ولد بقرية سر كمتمو بريفي حلفا بالإقليم الشمالي في ١٩٢٧م.
- تخرج في كلية الخرطوم الجامعية في ١٩٥٥م والتحق بخدمة محفوظات حكومة السودان التي تطورت على يديه حتى غدت دار الوثائق القومية التي تلعب دوراً نشطاً في مجتمع السودان.
- نال درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ من جامعة الخرطوم ١٩٦٦م.
- له عدة مؤلفات وبحوث في التاريخ والتراث والاجتماع والادب والأرشيف والوثائق باللغتين العربية والإنجليزية.
- عضو بمجالس ولجان جامعية متعددة.
- عضو لجنة تاريخ الأمة العربية.
- عمل أستاذاً زائراً بجامعة الخرطوم وجامعة أم درمان الإسلامية وجامعة بيرجن بالنرويج.
- شارك في إجازة عدد كبير من الرسائل الجامعية.
- كان له نشاط واسع في المجلس الدولي للأرشيف وفرعه العربي ولجانه المتخصصة وهو من مؤسسي الفرع الإقليمي العربي للأرشيف وتولى رئاسته وأمانته العامة لعدة دورات وساهم في انشاء معهد الوثائقين العرب ببغداد.
- ترأس عدداً من اللجان القومية الهامة وأسهم في إدارة السودان.
- ترأس لجنة تقسيم مديريات السودان وساهم في بناء الحكم الإقليمي.
- مُنح جائزة الدولة التقديرية في الآداب والعلوم والفنون ونال وسام الآداب والعلوم والفنون، ووسام الجدارة ووسام الحكم الإقليمي ووسام الانجاز السياسي ووسام النيلين من الطبقة الأولى.
- عاون في إنشاء وتنظيم دور الوثائق في بعض الدول العربية والأفريقية منها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة تنزانيا.
- ترأس الجمعية التاريخية السودانية.
- عضو الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب وعضو المجلس القومي للآداب والعلوم والفنون.
- يعتبر حجة في تاريخ المهدي ونظمها وكتب عنها بحوثاً تعتبر معالم بارزة في أدبيات المهدي.
- حقق كثيراً من الأدبيات.

**الأرض**

**في المكديّة**

إصدارات مركز أبو سليم للدراسات  
(١٢)

# الأرض في المهدية

بروفيسور:  
محمد إبراهيم أبو سليم  
١٩٧٠م



حقوق الطبع محفوظة لمركز أبو سليم للدراسات  
الطبعة الأولى - الخرطوم  
1432هـ - 2011م



## تقديم :

ظلت الدراسات السودانية لوقت قريب خالية من المصادر الأصلية اعتماداً على كتابات المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخ السودان السياسى والاجتماعى مع إشارات عابرة وردت فى بعض المؤلفات إلى أن تصدى مؤلف هذا الكتاب لهذا الامر وبحث عن مستندات الأرض فى مظاهها وظفر بعدد كبير منها ثم رتبها ونظمها واخضعها للدراسة وتوصل إلى نتائج سبق بها غيره من الباحثين وبذلك هيا المادة الأولية للباحثين ثم بدأ بالتحقيق ، وكان نتاج ذلك " الفونج والأرض " و " الفور والأرض " ثم هذا المؤلف الذى نتشرف بتقديمه للقراء فى طبعته الثانية وكلها تعد مصادر

موثقة بعد أن حققها وضبط نصوصها واستنبط منها بحسه الوثائقي معلومات كثيرة وكلها صارت مصادر أساسية ، وإضافة جديدة وفتحاً لدراسات أخرى . والقاسم المشترك لثلاثية الأرض أننا يمكن أن نستقى من نصوصها معلومات كثيرة منها القواعد الوثائقية ، وبيان أهمية الأرض مصدراً للدراسات الانسانية وربطها بالعرف ودراية السودانيين بنظام الأرض الذى يقوم على أسس الشريعة الاسلامية من نظم الامتلاك والانتقال وعلاقة الأطراف والمالك بجاره ، وأخذ السودانيين بنظام الملكية الفردية والعمل بها ونظام الحواكير واقطاع الأرض وتخصيص نصيب أكثر لرجال الدين من قبل السلاطين وحكام المقاطعات رجاءً للشواب أو محاولة لكسب ودهم لأسباب سياسية . وتحدث المؤلف عن سندات الأرض الصادرة فى السلاطين ، واعتبرها ثروة علمية لا تقدر بثمن ، إذا أضفنا إليها ما توزعت فى مدن السودان المختلفة ومذكرات الإداريين البريطانيين وما ورد فى مجلة S.N.R هذا يعكس فترة الحكم التركى الذى لا نعرف كثيراً عن وثائقه وما بلغنا من معلومات عن الضرائب الباهظة التى أثقلت كواهل الأهالي ، وأدت إلى هجرات جماعية ، فى مناطق الشايقية ودنقلا والجعليين .

وبعد هذه الإيجاءة الموجزة ننتقل مع المؤلف إلى نظام الأرض في المهدية وهو موضوع هذا الكتاب الوثقى الذى استهله بنظام ملكية الأرض في الاسلام ليرى إلى أي مدى التزم المهدي واتباعه بنظام الملكية في الاسلام وهو يعلن دولة الشريعة ويدعو إلى العودة إلى مجتمع الرسول (ص) بكل قيمه وتعاليمه وأسسـه وضوابطه.

وإذا كان كتابا " الفونج والأرض : و"الفور والأرض" تشمل نصوصاً في سندات الأرض وحققتها المؤلف من قبل ، فإن هذا الكتاب دراسة عن المهدية ،وبيان لنظرة المهدي للأرض والتصرف فيها ، ووضع التشريعات المنظمة للحقوق ،وإعتبار المال مال الله ، وهو ودیعة في أيدي الخلفاء للإمتعاع والتصرف وحق الدولة في وضع ضوابطها وحدودها وشروطها والعشور والخراج والزكاة والاشارة إلى النصوص المدعمة والملكية الخاصة وأرض النصاري والترك والفى والغنیمة والجهاز القضائى وبيت المال الذى يعتبر مسئولة الأرض في نطاق اختصاصه.

وعالج المؤلف موضوع الأرض بكل أنواعها والأرض المحاورة ،وأمر الحيازة والشفعة والضوابط التشريعية والرهن والحيزة والملكية وما إليها. أن هذا الكتاب دراسة رائدة ، ومصدر أساس ، وإضافة جديدة للمكتبة السودانية .

د. يحيى محمد إبراهيم

قسم التاريخ - كلية الأدب

جامعة الخرطوم



# مقدمة

ترجع صلتى بموضوع الارض الى صيف عام ١٩٦١ عندما عثرت دار الوثائق المركزية بقرية الكدرو بشمال الخرطوم على مجموعة من وثائق الفونج عن الارض ، وقد كان ذلك أول عهدى بوثائق الفونج الاصلية مثلما هو الحال بالنسبة الى مشاكل الارض وملكيته . وفى السنوات التالية اكتشفت دار الوثائق مزيدا من الوثائق المماثلة فى قبة الشيخ خوجلى بالخرطوم بحرى وفى الدامر والجزيرة وغيرها . وقد دفعتنى دوافع المهنة - بصفتى رجل وثائق - الى النظر فى هذه الوثائق وتقييمها حتى يمكن تقدير أهميتها كمصدر من مصادر التاريخ أو الدراسة بوجه أعم وإلى البحث عن المزيد منها . ولما كنت مشغولا فى نفس الوقت بدراسة نظم التوثيق فى فترة المهديّة وكانت هذه الوثائق تضع أمامى صورة لقواعد التوثيق فى عصر الفونج والذي يمكن اعتباره النموذج التقليدى للتوثيق فى السودان فقد كان هناك استعداد نفسى لمثل هذا البحث بالرغم من رتافته المشبّطة للمهم وبالرغم من أن موضوع الارض كان بعيدا عن دائرة اهتمامى الفكرى . وعلى أى ، فقد أثمرت الدراسة واعتبرت وثائق الارض مرجعا من المراجع المهمة التى يحتاج اليها الباحث فى عصر الفونج ، وقد عالجت هذه القضية بتوسع فى كتابى « الفونج والارض - وثائق تملك » والذي تكرمت بنشره شعبة أبحاث السودان بجامعة الخرطوم .

ليس ذلك فحسب بل ان هذه الدراسة كانت بداية لدراسات أخرى . فقد شأنت الصدف أن تكون الارض ومشاكلها فى عصر غير عصر الفونج موضوع نظر وبحث أيضا ، وذلك عندما وقفت على عدد من وثائق المهديّة التى تعالج أمر الارض وبالاخص تلك التى وردت فى مجموعة توشكى التى كنت أحقق فيها لاعد رسالة جامعية حولها ، وقد عقدت فى هذه الرسالة فصلا عن الارض فى المهديّة .

وتشاء الصدفة مرة أخرى أن تكون الأرض ومشاكلها مكان اهتمامي عندما عينت عضوا في لجنة دراسة الإدارة الأهلية وأتيح لي أن أزور مناطق كثيرة في إقليم كردفان وأن أقف عن كثب على مشاكل الأرض وأن أجمع بيانات كثيرة حولها . وقد كانت الأرض في مقدمة الموضوعات التي اهتمت بها اللجنة لأن أغلب المظالم التي استمعت إليها كانت تدور حولها . وعندى أن هذا الأمر يحتاج إلى عناية خاصة ، لا لأن الناس يتشاجرون حولها كثيرا فحسب ، ولا لأن الأقوياء يتغولون على حقوق الضعفاء وإنما لأن العرف الذي ينظم ملكية الأرض والانتفاع بها والذي وضع ليلائهم مجتمعا رعويا لا يصلح ليكون قاعدة أو حكما يحتكم اليه الناس في مجتمع زراعي أو مجتمع يتحول بسرعة من حياة الرعي والترحال إلى حياة الزراعة والاستيطان ، ذلك لأن الأرض الزراعية في المجتمع الرعوي لاتعدو أن تكون أمرا إضافيا لتربية الحيوان بينما هي في المجتمع الزراعي المستقر أساس الحياة الاقتصادية . وعلى هذا فإن حاجة الناس إلى الأرض ونظرتهم إليها قد اختلفت اختلافا كبيرا ، وقد أضحت الأرض الزراعية اليوم مصدر ثروة عظيمة وحياة هائلة وصار السعي إليها مطلباً عاماً يتزاحم فيه ويتخاصمون حوله .

لقد عرف السودانيون في عهد السلطنات - أعني الفترة التي تشغلها سلطنتي سنار والفور - نظاماً للأرض يستند على الشريعة الإسلامية في نظم الامتلاك والانتقال ويعتمد على العرف المحلي في درجة الامتلاك ونمطه وفي مدى الاستغلال المتاح وعلاقة المالك بجاره وما إلى ذلك من التفاصيل الدقيقة التي تكيفها الظروف وفق المعتقدات والتجارب المحلية . ومن الملاحظ أن قيام السلطنات قد أدى إلى مزيد من الاتجاه إلى الملكية الفردية ، وهو أمر نابع من تأمين طرق التجارة وبالتالي الانتفاع تجارياً من الزراعة الواسعة وظهور طبقات من رجال الدولة ورجال الدين اتجهت لامتلاك مساحات واسعة من الأرض . ومن هنا عرف السودانيون نظام الحواكير والاقطاعات التي يتقاسم فيها المالك والمزارع المحصول . وقد لوحظ أيضاً أن اقطاع الأرض لرجال الدين من قبل السلاطين وحكام المقاطعات قد أصبح أمراً شائعاً في النصف الثاني من عصر الفونج ، ومع أن الدوافع المعلنة في وثائق التملك والتصديق دائماً هي الرغبة في ثواب الآخرة ، إلا أن المضمون الحقيقي لمثل هذا التصرف واضح ، وهو ظهور رجال الدين في المجتمع السوداني كقوة

اجتماعية وسياسية يدين لها العامة بالولاء ، وبالتالي فان استرضاء هذه الطبقة من قبل الحكام قد أصبح اجراء لا بد منه ، انه يعكس القوة السياسية المستمدة من الدين • ويمكن أن يقال مثل ذلك عن شيوخ القبائل ، فهؤلاء كان لهم وزن فى ميزان القوى أثناء الحروب الداخلية وخاصة فى عهد الاضطرابات التى ملأت الطرف الاخير من عصر الفونج •

ان المصادر التقليدية لهذه الفترة كتاريخ كاتب الشونة وطبقات ودضيف الله وتاريخ نعيم شقير لا تعطينا سوى معلومات مقتضبة عن الارض ومسائلها ، وهى تأتى عرضا عند الكلام عن موضوعات أخرى • وكتب الرحالة كالتونسى وبراون وغيرهما لا تهتم كثيرا بنظم الملكية •

وكان المقدر أن يبقى هذا الجانب من نظم السودانين مجهولا لولا اكتشاف سندات الارض الصادرة من سلاطين الفونج والفور والتى سبقت الاشارة اليها ، وهذه السندات تعد ثروة علمية لا تقدر بثمن • ومن المؤمل اكتشاف المزيد منها فى نواحي الخرطوم ومناطق الجزيرة والمديرية الشمالية ودارفور وكردفان • وهناك مذكرات كثيرة عن الارض ونظمها فى العصور الغابرة أعدها موظفو حكومة السودان أثناء التحضير لاجراء التسويات ، وهى تعد مصدرا غنيا وان كان جمعها من الملفات المختلفة ووضع الكشفات لها أمرا بالغ الصعوبة •

هذا فى عهد السلطنات ، أما فى العهد التركى فان ما نعرفه عن موضوع الارض قليل • والمظنون أن وثائق هذا العهد المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة لا بد أن تتضمن معلومات كثيرة عنها الا أن الامر ليس ميسرا للباحث نسبة الى انعدام الكشفات والفهارس • وقد عرف عن العهد التركى فى السودان المبالغة فى فرض الضرائب على الاراضى الزراعية واستعمال القسوة فى الجباية حتى أدى الامر الى هجران الارض بصورة واسعة فى المديرية الشمالية والفرار الى المناطق النائية مما أدى الى مشاكل اجتماعية وسياسية مهدت ، ضمن أسباب متعددة ، الى قيام الثورة المهدية • وسنرى فيما بعد كيف عالج المهدى هذا الوضع • كذلك لجأ ذوو السلطان والجاه فى هذا العهد الى القوة والحيلة واغتصبوا الاراضى من الضعفاء ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لتوافق ارتفاع قيمة الاراضى مع الفساد الادارى

والسياسى • وقد شاهد هذا الوقت أيضا هجرات جماعية من المناطق الشمالية ذات الكثافة العالية فى السكان مع ضيق مساحات الاراضى ، كمناطق الشايقية والجعليين والدناقلة ، الى مناطق النيل الابيض والجزيرة وزيادة فى معدل الزراعة المستقرة هناك • وعلى العموم فان قيمة الارض قد ارتفعت فى هذه الفترة وازدادت الرغبة فى الاستغلال نتيجة لازدياد فرص التجارة فى المحصولات الزراعية •

وفى العهد الثنائى بذلت الادارة جهدا كبيرا لوضع سياسة ثابتة للاراضى ومن ثم وضع الاداريون البريطانيون دراسات كثيرة عن نظم الارض فى مناطق السودان المختلفة وجمعوا بيانات كثيرة عنها ثم وضعت الحكومة قانونا خاصا للاراضى يتضمن سياستها وهو القانون المطبق حاليا • وتحت ايدينا الآن معلومات مستفيضة عن الارض فى هذه الفترة وآلاف الوثائق ، بعضها فى دار الوثائق المركزية وبعضها فى مكاتب الاراضى والوحدات الاقليمية ، الا أن الوقت لم يحن بعد ، من الوجهة الادارية لاطلاقها خارج محيط موظفى الحكومة • ولكن السلطات المسؤولة قد سمحت لفريق من أساتذة كلية حقوق جامعة الخرطوم للاستفادة منها ، وقد نشر هذا الفريق حتى الآن ثلاثة مجلدات عن نظم الارض • وهناك مقالات فى مجلة السودان فى مذكرات ومدونات نشرها الاداريون البريطانيون ، وقد نشر الاستاذ هنرى رياض عددا منها مترجما الى العربية فى كتابه :  
أضواء على الملكية الزراعية فى السودان •

ان موضوع الارض له مدلول اجتماعى وسياسى ينمو ويتعقد مع مضي الوقت • وتحت أيدينا الآن تجارب عهود متعاقبة اختلفت فيها موازين السياسة والاقتصاد والاجتماع وتفاوتت ، ومن المهم اخضاع هذه التجارب للدراسة العلمية خدمة للمعرفة من حيث هى ومساهمة فى حل مشكلة الارض فى السودان •

تعتبر الارض فى الاسلام ملك الجماعة الإسلامية وخليفة المسلمين أو الامام هو الذى تتمثل فيه هذه الملكية بوصفه الوكيل عن هذه الجماعة ، ويقوم الناس أيا كانت صفتهم ، باستغلال الارض مقابل ضريبة يدفعونها الى بيت المال تبعا للطريقة التى دخلت بها فى حوزة المسلمين . فالارض التى فتحت عنوة وأجبر أهلها على التسليم تعرف بأرض الغنيمة ويكون التصرف فيها على أحد وجهين ، اما أن تقسم على المحاربين على أن يدفع المحارب العشور عايتها واما أن تترك لأهلها المغلوبين على أن يدفعوا عنها الخراج ، وليس من حق الاخيرين البيع أو التصرف فى الارض . وقريب من هذا الارض التى كانت تؤخذ من المشركين عنوة ، وهذا نوع من العقوبة الاقتصادية ، فقد كانت تعتبر غنيمة وتوزع على الفاتحين فيملكونها ويدفعون عنها العشور . أما الارض التى استحوذ عليها المسلمون بالصلح مع أهلها الذين يبقون على دينهم فكانت تسمى أرض الفىء وكانت تترك لملاكها مقابل خراج يدفعونه لبيت المال . أما الارض التى أسلم أهلها عليها دون قتال فكانت عليها ضريبة العشر زكاة ، ويحق لهؤلاء التصرف فى الارض بالبيع والشراء . وهناك أرض الموت ، وهى الارض التى لم تعمّر والحكم فيها لشروط يتم الاتفاق عليها بين الخليفة والمستغل .

يعترف الاسلام بالملكية الفردية ويحترمها ويحافظ عليها وعلى حق المالك فى الانتفاع بما يملك . وهو يعترف أيضا بالملكية العامة . وتعتبر الاراضى ، مثلها مثل أى شىء آخر ، ملكا لله ووديعة فى يد صاحب الملك الزمنى ، وعلى ذلك فإن الاسلام يعطى للخليفة أو للامام سلطات واسعة للتصرف فى الارض وتنظيم اجراءاتها . وفى اطار ذلك يقبل الاسلام تطبيق العرف المحلى ، ومن هنا كان تداخل الشريعة والعرف فى نظم الارض .

وفى السودان عرف الناس امتلاك الارض منذ وقت بعيد ولكن نظم لامتلاك وانماطها قد تفاوتت من اقليم الى آخر . ففي شمال السودان حيث الاراضى الزراعية ضيقة وعزيزة ومحصورة حول النيل عرف الناس الملكية الفردية للارض منذ وقت بعيد ، وكانت فكرة الملكية الفردية أشيع وأعمق

فى الجروف ، وهى الاراضى التى تغمرها مياه الفيضان ، لسهولة استغلالها بعد انحسار الماء عنها بينما تحتاج أراضى الساقية الى آلة رافعة للماء ويحتاج تعميرها الى عدد من المزارعين • وعلى أى حال فقد عرف أهل الشمال منذ وقت بعيد الملكية الفردية للأرض سواء كانت فى الجروف أو فى السواقي ، وقد عرفوا أيضا الملكية الجماعية ، أى الأرض التى تتبع القرية أو القبيلة ككل ويحق لكل فرد أن يشترك فى الاستفادة من محصولها • وهذا النوع غالبا ما يكون فى المراعى أو الخيران التى تقع خلف القرى أو الجزائر التى تكون مصدرا لعلف الماشية • أما فى المناطق الجنوبية والغربية والشرقية حيث الاراضى متسعة والامطار كثيرة فان النزعة الغالبة هى الملكية الجماعية وهى ما يعرف بدار القبيلة • فالمرعى ملك للقبيلة ككل ويحق للفرد ان يزرع أينما شاء طالما هو فرد من أفراد القبيلة • وفى داخل اطار الملكية الجماعية هناك الملكيات الخاصة ، والتى تحدد مداها العادات والتقاليد القبلية ، ويحق للفرد بمقتضى هذه التقاليد أن يمتلك قطعة من الأرض وأن يستغلها أو يتصرف فيها • ويستطيع شيخ القبيلة أن يوزع الاراضى البور بالوجه الذى يراه ، ولكن لا يحق له أن ينزع الأرض من الفرد الذى يستغلها • وشيخ القبيلة بصفته الممثل للقبيلة هو الذى يحافظ على مراعى القبيلة ودارها بأن يمنع الاجانب من الامتلاك أو التناول •

وفى الفترة الاخيرة من حكم الفونج درج السلاطين على اعطاء قطع من الاراضى لرجال الدين وبعض زعماء القبائل ، وترجع اقدم الحالات التى وقفنا عليها الى عصر السلطان بادي بن نول سلطان سنار ( ١٧٢٤ - ١٧٦٢ ) ولكن يبدو من الطريقة التى حررت بها وثائق الاقطاع والاصطلاحات الواردة فيها أن اقطاع الأرض لرجال الدين وغيرهم كان متعارفا قبل عهد السلطان بادي • ويلاحظ أن أغلب الوثائق التى وقفنا عليها تعتبر هذه الاراضى صدقة من الحكام الى رجال الدين وتسقط منها المنافع التى كانت تعود على حكام الاقاليم وأعوانهم • وفى احدى الوثائق يقطع السلطان بادي بن دكين بن بادي سلطان سنار أرضا للشكرية فى منطقة البطانة باسم شيخهم عوض الكريم أبى سن بن على • وقد أجاز السلطان أن يستغل الشكرية



رمن يختارهم شيخهم من القبائل الاخرى هذه الارض وينتفعوا بها واشترط عليهم أن يدفعوا خراجا عنها للشيخ عوض الكريم . وهذه الحالة مهمة جدا ، فالعطاء للقبيلة يتم باسم شيخها ، والشيخ له السلطة فى أن يشرك فى الاستفادة من يرى من خارج القبيلة ، وهو الذى يأخذ ضريبة الارض ويستفيد بها . وفى هذه الحالة صورة لارتباط شيخ القبيلة بقبيلته وعلاقتها بالارض والمنافع المشتركة التى تؤول اليهما وحدود كل منهما . ويضيف بادی الاراضى الواقعة حول القطعة التى اقطعها للشكرية ، وهى مملوكة لبعض الافراد والقبائل (١) .

أما فى دارفور فقد كانت الملكية الفردية معروفة بوجه أقوى وامتلك السلاطين وحكام الولايات وقادة الجيش والمقربون الى السلطان الحواكير ، وهى اقطاعات كبيرة يقتسم فيها المحصول بين صاحب الحاكورة والمزارع ، وقد ظل نظام الحواكير سياسة ثابتة للدولة لانها لم تكن تعرف نظام المرتبات التى تدفع لحكام الولايات والقادة وكان على رجل الدولة أن يصرف على نفسه مما تنتجه حاكورته ولذلك أضحت مساحة الارض المخصصة لرجل الدولة موازية لمكائنه ونفوذه . أما فى المستويات العامة فقد عرف نظام الامتلاك الجماعى وخاصة فى المناطق الرعوية كما عرف الامتلاك الخصوصى حيث يتوفر جريان الماء وتسهل الزراعة المستديمة .

---

( ١ ) أبو سليم : الفونج والارض : وثائق تملك ص ١٣٥ .

بدأت الثورة المهدية فى احدى جزر النيل الابيض فى منتصف سنة ١٨٨١ وانتهت فى آخر سنة ١٨٩٨ بهزيمة الانصار فى واقعة كررى • ويمكن تقسيم هذه الفترة على قصرها الى مرحلتين ، كانت أولاهما بقيادة المهدي ، وهى تستمر حتى أوائل سنة ١٨٨٥ ، وأخراهما بقيادة خليفته الخليفة عبدالله بن محمد • وقد انقضى جل المرحلة الاولى وقيادة الثورة فى كردفان ، وهو أول اقليم يخضع كاملا لحكم المهدية ، ولذلك صار لظروفه ظل فى التشريعات التى صدرت • ولما فتح المهدي مدينة الخرطوم ووافق ذلك مع سيطرته على كل السودان — ماعدا أطراف متباعدة — توخى أن تكون تشريعاته شاملة لكل الظروف ، وقد عاد لبعض تشريعاته القديمة ونظر فيها وعدل عددا كبيرا من منشوراته • الا أن المنية قد عاجلته قبل أن تتم هذه المحاولة • وكانت مرحلة المهدي مرحلة وضع الأسس والنظريات • أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة تطبيق • ولذلك صارت أمور الارض فى عهد الخليفة تدار بواسطة محكمة الاسلام ، أى الجهة المختصة بالنظر فى المنازعات واصدار الفتاوى الشرعية أو بواسطة بيت المال فيما يخص دخل الدولة ، بينما كانت أمور الارض فى الفترة الاولى تصدر عن المهدي نفسه • وعلى ذلك فان أغلب ما وقفنا عليه من وثائق المرحلة الثانية كان عن المنازعات أو الاجراءات ولم يكن هناك تشريع جديد أو نظرة جديدة لوضع الارض بالنسبة للمستغلين والمالكين •

تقوم نظرة المهدي الى الارض وتصرفه فيها على عدة أوجه • فهو يقوم مقام خليفة المسلمين أو الامام فى الهيمنة على الارض وتصرفه فيها بصفته وكيل الخالق والقيم على شئون العباد ، ومن هنا فان المهدي كان يقوم باحدى الواجبات التقليدية لرأس الجماعة الاسلامية خليفة كان أو اماما ، وحق له أن يحدد نمط الارض ، هل هى فىء أم غنيمة الخ وأن يصدر التشريعات التى تحافظ على حقوق المنتفعين من الارض وحقوق المسلمين عامة • وهو ينظر الى الارض نظرة الاسلام الى الاموال عامة ويعتبرها ملكا لله ووديعة فى أيدي خلقه يتصرفون فيها وينتفعون منها بحيث لا تصبح مزية

فى ذاتها أو حقاً خالصاً لصاحبها وإنما تصير وظيفة اجتماعية يحق للحاكم أن يحدد حدودها ويضع لها الشروط ومن هنا كان قول المهدي بأن الأموال ليست لصاحبها وأنه يحق له أن يأخذها منه للصرف فيما هو أنفع إذا رأى إغوجاً في تصرف صاحبها كالبذخ فى الأعراس أو للصرف على الجهاد . يقول المهدي : « وثم بعد تمكن اليقين فى قلوبهم أتهم الدنيا على قلب مجافى لها وحازوها على أنها خزان الله لا ليتمتعوا بها دون دارهم ولقاء ربهم ، فهم ينفقونها حسب طلبه تعالى ولذلك قال الله لهم وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه مترجماً عما فى قلوبهم ولم يقل وانفقوا مما ملكتموه » (١) .

وهناك الاهتمام بمشاكل الناس ومشاكلهم كتوفير الأرض للمعتمدين والنظر فى تقسيم ما تغله الأرض والنظر فى المنازعات حول الأراضى .

تعرض المهدي الى الأرض لأول مرة فى منشور توجيهى صدر الى أهالى جبال زغاوة بمناسبة تعيين الملك التوم أميراً على المنطقة وإرسال وفد معه لإرشادهم . وتوجد من المنشور عدة نسخ ، النسخة الأولى التى وجهت الى جبال زغاوة وهى معنونة الى أهالى جبال زغاوة وجميع من بتلك الجهات من كبايش وسمرامة وأولاد مرج وفراحنة ونوبه وخلافهم ، وهم من سكان الطرف الشمالى لاقليم دارفور والذى يسمى عادة دار الريح . وقد صدرت هذه النسخة فى ٢٥ جماد أول سنة ١٣٠٠ هـ / ٣ أبريل سنة ١٨٨٣ (٢) . وقد أعاد المهدي النظر فى المنشور وجعله منشوراً عاماً (٣) ، وهو يختلف عن الأول فى كونه يلغى الجوانب الخاصة بزغاوة ويجعل الخطاب عاماً للناس كلهم ، وكان أهم ما أسقطه قوله : « واعلم انى وجهت لكم حكمين من انصارى صحبة الملك التوم لاجل اقامة الدين فى نواحيكم مع الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وأنه بوصولهما اليكم أن تعمروا المساجد فى الجهات المقدم ذكرها ، وكل مسجد من المساجد المذكورة يكون له امام راتب للصلوات الخمسة واذان وراتب وتجتمعوا للصلاة فى جميع الاوقات مع من هو معين

( ١ ) كتاب المنشورات ج ١ ص ١٩٥ / ١٩٦ .

( ٢ ) المرشد رقم ( ٩٢ ) .

( ٣ ) المرشد رقم ( ٩٣ ) .

ولا تتركوا صلاة الجماعة سواء كانوا حاضرين أو غائبين • فمن ما نعلم به الشيخ التوم أنه بهجرد وصولكم في محلكم أن تكتبوا المنشورات « أما في الموضوع الذي يتعرض فيه الى الارض فلا خلاف بين النسختين •

والمنشور أساسا يعدد المرغوبات التي يحث عليها المهدي والمحظورات التي يمنعها ، ومن هنا فانه منشور توجيهي يبين المرامي والمقاصد ، وقد درج المهدي على ارسال مثل هذه التوجيهات الى أطراف البلاد والجهات التي بها وثنيون أو التي يعتقد أن الناس بها غير مسلمين بقواعد الدين واحكامه • وكما نرى في هذه الحالة فانه لم يقف عند هذا المنشور المفصل وانما أرسل جماعة من أصحابه للارشاد •

يقول المهدي في هذا المنشور : « واعلموا أن الارض لله يورثها من يشاء من عباده ، وقد أهلك الله المفسدين وغير أحكامهم والآن صرتم في زمننا وحكمنا • فعزيمة من الامام محمد المهدي بن السيد عبد الله الى كافة من هو مؤمن بالله واليوم الآخر أن يقف على حدود الله في الشرع وحيائه وحدوده في الزرع ، لا يتشاجر اثنان في طريق الزرع ولا يتخاصمون فيه • ولا يدعى أحدكم وراثه الارض عن آبائه وأجداده ليأخذ عنها خراجا أو يقيم من هو ساكن بها لاجل ذلك » • والقول بان الله يورث الارض لمن يشاء لا ينصرف بالذات الى ملكية الارض وحيازتها للمنفعة الخاصة أو العامة وانما يذهب الى توالي الدول وتعاقب الحكام وذلك تمهيدا الى القول بأن المخاطبين قد صاروا تحت حكمه وأن أمره فيهم صار نافذا • ثم يستعمل المهدي بعد ذلك لفظي العزيمة والامام فيقول : « فعزيمة من الامام » ، والعزيمة لفظ يستعمل للتأكيد القاطع ، والامر الذي يرد بهذا الوجه هو الامر المؤكد الذي لا يقبل التأويل والذي لا يمكن تعديله أو تبديله أو التهاون في تطبيقه • أما لفظ الامام فينصرف الى صفة المهدي والى انه يصدر هذه العزيمة بصفته امام المسلمين • وهذا اللفظ ملئ بالظلال وله وزن عظيم ومن ثم فانه يؤكد العزيمة ويقويها • ولعلنا ندرك من هذا التأكيد القاطع والذي نص عليه المهدي بأقوى الاساليب مدى الاهمية التي يضيفها للمسائل التي سيذكرها ومن ضمنها مسألة الارض • ثم ينتقل بعد ذلك الى الحث

على التمسك بحدود الشرع واحيائه ، وهو يقصد بالشرع هنا أحكام الدين الاسلامي بصفة عامة . ويأتى مع حدود الشرع مباشرة حدود الزرع والمحافظة عليها وعدم التغول على حقوق الآخرين واثارة المشاكل حولها . وفى الجملة التالية يمنع المهدي أن يستغل شخص مجهود شخص آخر لكونه يملك الارض التى يعمل عليها أو أن يمنعه من الاقامة بها . وبمعنى آخر فانه يمنع أن يستغل الشخص أرضا سواء كان الاستغلال زراعة أو اقامة أو تأجيرا بحجة أنه ورثها عن آبائه وأجداده وأن يجعلها وقفا عليه أو يأخذ عنها ريعا من مستغليها أو يمنعه من استغلالها طالما انه هو شخصيا لا يفلحها . وهكذا يكون المهدي قد قيد مدى الملكية بحيث لا يمتد حق الاستفادة من الارض المملوكة اذا تعدت الفلاحة شخص المالك . فاذا كان شخص ما يمتلك أرضا فان هذه الارض له ولا تنزع منه ولا تنتقل ملكيتها لشخص آخر ، ويحق لهذا المالك أن يزرعها بنفسه وأن يتصرف فيها الا انه لايجوز له أن يؤجرها لغيره أو أن يمنع غيره من الزراعة اذا كان هو نفسه لا يفلحها . فالملكية بمقتضى هذا المنشور باقية ولكن حق الاستفادة من الارض أصبح شائعا وشاملا لمن يملك ومن لا يملك . ويبدو أن النقطة الرئيسية التى يهدف اليها المهدي هى خلق مجال للمعتمدين لكى يزرعوا فى أراضى الآخرين دون حرج أو استغلال لهم طالما أن هؤلاء الملاك لا يعملون فيها بأنفسهم . ومن طرف آخر فان هناك الجانب الاخلاقى الذى يدعو اليه المهدي وهو الا يستغل المسلم مسلما آخر وأن ينتفع بجهد .

وخلق بنا أن نلاحظ أن أمر الارض هنا لا يأتى ردا على استفسار أو سؤال أو بوحى مشكلة أو نزاع أو يتصل بمناسبة محلية معينة وانما يأتى ضمن مرامى المهدي وآدابها الاساسية ، وقد أكد ذلك ورود الفقرة الخاصة بالارض كاملة وبغير تعديل فى النص العام المعدل والذى يحذف الامور المحلية الخاصة بجبال زغاوة . وعلى ذلك فان مسألة الارض مسألة مهمة فى نظر المهدي وتدخل فى قائمة الامور الاساسية التى تؤثر فى المجتمع وتكوينه .

وجاءت المناسبة الثانية لذكر الارض حوالى رجب سنة ١٣٠١هـ / مايو سنة ١٨٨٤ م فى رد على استفسار (١) حول عدد من المسائل ، وهذا الرد موجه الى أحد عماله بالجزيرة دون ذكر اسمه بالتحديد ، ويغلب على الظن أن العامل المذكور هو محمد الطيب البصير . ومن المؤسف أن الاستفسار نفسه ضائع ويترك بعض جوانب القضية فى ظلام . ويشتمل الرد على ثمانى نقاط أفتى فيها المهدي وهى : الصدقة للمفقراء المنقطعين ، وضع الزوجة اذا كان زوجها فى القفرة بينما هى خارجها ، الدعاء للاستفادة من السقم والعين ، الزكاة على السواقى ، أم الولد وولدها ، علاقة الامير بجماعته ، تقديم المهاجر على غيره ، خروج النساء . ويهمنى منها النقطة الخاصة بأمر السواقى والزكاة المفروضة ، واليك نص الاجابة : —

« وأما ما ذكرتم من أمر السواقى الى آخر فان الساقية ان كانت لرجل واحد فتؤخذ منها الزكاة اذا بلغت ما فيه النصاب كالمشروع ، فاذا كانت الجماعة مشتركين فيها وهى بينهم لا يقتسموها الا يوم حصادها فتؤخذ الزكاة من جملتها ، والا بان كانت الساقية لجماعة مشتركين فيها ولكن كل واحد منهم ساق لنفسه ببيهايمه وخدامه ومتفرقة خدمة الجميع وكل منهم ينتج لنفسه فتؤخذ زكاة كل واحد منهم وحده اذا بلغ النصاب الشرعى والا فلا . وصاحب الطين له ما يراضون به » .

يعالج المهدي هنا نقطتين تتعلقان بالعشور ، أولاهما أنصبة العشور التى تؤخذ عن الساقية وحالاتها المتعددة . فهو يفتى بأن تؤخذ الزكاة من جملة المحصول اذا كانت لرجل واحد أو كان المزارعون يكونون فرقة واحدة فى العمل ولا يقتسمون المحصول الا بعد حصاده ، أما اذا كان كل مزارع مستقلا فى عملية الزراعة عن الآخر فتؤخذ الزكاة من كل واحد منهم بشرط أن يبلغ ما ينتجه كل واحد النصاب الشرعى . وهذا يعنى أولا أن الاعتبار الاول فى فرض العشور يقوم على نوع العلاقة بين المزارعين فى العمل وليس على مساحة الارض المزروعة أو الكمية الكلية للنتاج ، وهو يعنى ثانيا



أن بيت المال لا يحصل على شيء من إنتاج الساقية إذا كان ما يخص كل مزارع أقل من النصاب الشرعى .

أما النقطة الثانية فهي حكم الأرض المؤجرة والعشور التى تفرض عليها ، فهو يجيز للمالك أن يؤجر أرضه لغيره ويترك تقدير الايجار للاتفاق الذى يتم بين المالك والمستأجر ، وقد نص على ذلك بقوله : « وصاحب الطين له ما يتراضون به » ، وعلى هذا فإن على العامل أن يعتبر هذا الايجار وأن يقرر نصاب العشور على ضوءه .

وجدير بنا أن نقف قليلا حول قوله « وصاحب الطين له ما يتراضون به » . ان هناك صعوبة ما فى فهم هذا النص ، ومما يزيد الصعوبة أن نص سؤال العامل ليس بين أيدينا ، ولو كان هذا موجودا لعاوننا فى بيان غرض السائل والمسئول ، الا ان الناقلين قد أسقطوا السؤال واكتفوا برد المهدى . والجملة نفسها تأتى كما لو كانت جملة مستقلة لا رابطة بينها وبين ما يسبقها من كلام . غير أن الواو فى لفظ « يتراضون » يرجع الى صاحب الطين والمستأجر الذى يستفلسح الأرض ، بمعنى أنه يترك لهما أن يتفقا كيفما شاءا حول تقسيم العائد بينهما ، وعلى ذلك فإن واو الاضافة فى أول الجملة يعنى ربط هذا الامر بما قرر سلفا بالنسبة لانصبه بيت المال من انتاج السواقى . وبمعنى آخر فإن النقطة التى يعالجها المهدى هى تحصيل ما يخص بيت المال من الانتاج بالنظر الى ما يأخذه صاحب الأرض وما يأخذه المزارع الذى يباشر الانتاج ، وهى مدار الكلام من أول الامر ، وهكذا فإنه يضع التراضى فى تقسيم العائد بين المالك والمؤجر فى الاعتبار عند تحديد أنصبه الزكاة على الوجه الذى يضع به فرقاء المزارعين وعلاقاتهم فى الانتاج . ولكن ألا يعنى هذا أولا وأخيرا أن المهدى يعترف ضمنا بحق المالك فى أن يأخذ نصيبا من انتاج أرضه الذى يزرعه آخر ، وهو نفس الامر الذى اعترض عليه سابقا ؟؟ انه لكذلك . على أننا ينبغى أن نلاحظ أن هذا أمر متصل باراضى الجزيرة حيث عرف أهلها الملكية الفردية وارتبطوا بها فى علاقات الانتاج ، وقد جعل المهدى لذلك اعتبارا ووضع بعض الاستثناء ، وسنلاحظ ذلك عند الكلام عن أراضى بربر .

وفى شعبان سنة ١٣٠١ هـ عرض حبيب الله موسى ، نزاعا حول أرض فأصدر المهدي حوله فتوى يقرر فيها ألا يملك النصارى والترك أرضا فى السودان (١) • واليك نص العرض : —

« ان نصرانيا يقال له حنه اشترى طينا من ابراهيم البدوى ، وابراهيم المذكور قد اشترى ذلك الطين من جماعة زفاعه والداحلاب ، والنصراني المذكور أوكلنى عليه من نحو ستة سنين والآن ان جماعة رفاعه والداحلاب قد ادعوا ، من بعد السنين المذكورة ووضع يد ابراهيم المشتري منهم الطين ، اخذه ابراهيم المذكور من غير وجه شرعى • فهل تسمع لهم دعوى مع طول هذه المدة المذكورة أم لا ويصير الطين لبيت المال • أفيدونا تفعلنا الله بكم وبأسراركم والسلام » •

وقد رد المهدي على ذلك بالتالى : —

« وحيث قد صار التنبيه من سابق بان المعاملات التى حصلت مع الترك واتباعهم ان صار تقضها يحصل خلل كبير وعدم استقامة فلا ينقض بيع ابراهيم بدوى لانه الموجب فى قانونهم ولو لا ذلك لاستحق المدعى الآن عند حاكمهم سابقا ولما كان كذلك فاذا كان النصراني أسلم فملكه له واذا لم يسلم فهو لبيت المال كمال أموال الترك والنصارى الباقين على كفرهم ومن بالققرة والسلام » • ٢٤ شعبان سنة ١٣٠١ / ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٤ •

يقرر المهدي فى فتواه قاعدتين أولاهما الحرص على سريان ما استنته الترك وما حكمت فيه محاكمهم فى المعاملات ، وقد بين ان بطلان ذلك يؤدى الى خلل كبير • وقد واجه المهدي نفس الامر عندما الغى كافة الدعاوى والقضايا السابقة لعهدده وأمر بالا يستثنى من ذلك الا الحقوق الاساسية الاربعة : الدين ومال اليتيم والحرية والامانة ، ثم الرقاب فانه جعل العقوبة

---

(١) المرشد رقم ٣٢٦ •

عليها بالخيار بين الدية والقتل اذا كانت واقعة بين بداية أحكامه وبين فتح الابيض (١) بينما جعل القصاص حدا مطلقا فيما يقع بعد فتح الابيض . والحد الذى تبدأ به احكامه متفاوت ، وذلك حسب توقيت الفتح . فالاحكام فى كردفان تبدأ من ١٢ رجب سنة ١٢٩٩ وهو تاريخ الواقعة التى هزم فيها يوسف حسن الشلالى فى قدير والتى جعلت كردفان تحت ضربات الثورة دون مقاومة ضاربة . وهى فى الجزيرة تبدأ من تاريخ واقعة شيكان التى هزم فيها هكس . وقد نظر الخليفة عبدالله فى ذلك وظل يأمر من وقت لآخر بالغاء القضايا والدعاوى السابقة لاوقات يحددها بوقوع حوادث كبيرة .

ان هدف المهدي من هذه القاعدة هو حرصه على الا يتعرض المجتمع الى هزات نتيجة لالغاء الاحكام وما تعاقد عليه الناس ولذلك فانه يفتى فى هذه الحالة بالا ينقض البيع الذى تم فى عهد الترك طالما انه تم حسب النظم المتفق عليها على عهدهم .

أما القاعدة الثانية فهى فتواه بالا تملك الارض للترك والنصارى وبان تضاف أراضيهم الى بيت المال . وقد طبقت هذه القاعدة كسياسة عامة ، وربما كان القصد منها الا يكون للنصارى والترك نفوذ اجتماعى او استقرار يغريهم عن الاسلام او الانصياع لنظام المهدي . ومن الطريف ان القاعدة تماثل ما اتخذ فى أول الاسلام بالنسبة الى اراضى المشركين الذين اخذت بلادهم عنوة وصارت أراضيهم ملكا لبيت المال . وفى الحكم الثنائى أتخذ اجراء مشابه الى حد ما وهو أن الاجانب منعوا من تملك الارض فى السودان، ونحسب أن القصد كان الحيلولة دون الملكيات الكبيرة واستغلال الملاك للمزارعين على النحو الذى كان سائدا فى مصر ، وقد جنب هذا الاجراء السودان مشاكل كثيرة عانت منها بعض اقطار افريقيا .

---

(١) ان النص الذى عليه المنشور فى أول صدوره هو الفتح وهو يقصد فتح الابيض لان المنشور صدر بعد هذا الفتح بوقت قليل . ثم عدل اللفظ عند المراجعة الى فتح الابيض، وليس يعرف زمن المراجعة ولاشخص المراجع . وها هنا احتمالان : أما ان يكون حقيقة بين بداية احكامه فى ٢٢ رجب سنة ١٢٩٩ وبين فتح الابيض بالذات أو بين بداية الاحكام وبين فتح كل اقليم .

وفى شعبان (١) سنة ١٣٠١ / يونيو سنة ١٨٨٤ أصدر المهدي منشور موجه الى « كافة احبابه » مضمنا فيه عدة أحكام ، وقد جاء هذا المنشور - فيما يبدو - ردا على استفسار من أحد اعوانه • ان المنشور يتعرض إلى ملكية الارض والى الاراضى المغتصبة والمرهونة والى الخلع ( بضم الخاء وسكون اللام ) وهو الطلاق مقابل مال من الزوجة بجزء من المهر أو كله أو أى مال آخر ، والى الطلاق مع الخلع ورهن المالك مع الانتفاع بالمنفعة منهم والى العسكرى الذى يلحق بالانصار قبل الواقعة وحكم فى بعض الغنائم ومن رمى تركيا بقتل • وهذا كما ترى منشور ينظر فيه المهدي الى أمور كثيرة بصفته مفتيا ومشرا ، ومن هنا كانت أهمية النصوص الواردة فيه •

وتعتبر الفقرة الواردة فيه عن الارض أهم فقرة كتبها المهدي فى موضوع الارض وعلاقة القائمين عليها والمستفيدين من غلتها • واليك نص هذه الفقرة:

« وحيث ان الامر كذلك وانا أحب لكم ما يدوم لكم نفعه فمن كان له طين فليزرع فيه ما استطاع زرعه واذا عجز أو لا احتاج اليه لا يأخذ فيه دقندى لان المومنين كالجسد الواحد وما يساوى به أخاه المومن يكن له فى ميزانه دائما بدرجات علا عند الله وليست المسابقة من المومنين الا فيما يبقى • وان كل مومن ملكه من الطين له • ولكن من باب احراز نصيب الآخرة فما لا يحتاج اليه يعطيه لآخيه المومن المحتاج • وما عجز عنه وأراد به الآخرة خير له من نفع دقندى يفنى عن قريب ويتحسر عليه اذا لم يصرفه لآخرته » •

لقد بين المهدي اولا حق من له طين فى ان يزرعها الى الحد الذى يستطيعه : « فمن كان له طين فليزرع فيه ما استطاع زرعه » وفى هذا اعتراف بالملكية الخاصة وبحق المالك فى استغلال ما يملكه من أرض ، وقد عاد المهدي فأكد ذلك فى فقرة تالية : « وان كل مؤمن ملكه من الطين له » ويحث المهدي بعد ذلك أصحاب الاراضى لكى يعطوا دون مقابل ما لا يحتاجون اليه أو لا يقدرّون على زراعته للمعدين أو من فى حاجة اليه ، فهو يقول: « واذا عجز أو لا احتاج اليه لا يأخذ فيه دقندى » وقد علل ذلك بأن ما يعود لصاحب الارض فى الآخرة أجل وأبلغ مما يبلغه من ريع الارض كما ان أفراد

---

( ١ ) المرشد رقم ٣٢٠ ، قلنا وتاريخ اليوم فيه اختلاف .

المجتمع المتآخى الذى ينشد بناءه متساوون ومتجانسون بحيث لا يقبل الرجل منهم جزءا ماديا من الآخر ، وهذا هو ما يعتنيه بقوله : « لان المؤمنين كالجسد الواحد وما يساوى به أخاه » الخ ، اى انه لا يمنع الايجار من حيث المبدأ ولكنه يفضل أن يترفع عنه الانصار . وهو بالتأكيد يعطى أولوية الاستغلال لمالك الارض ثم يجعل ما بعد ذلك مفتوحا لغيره ان أراد . أما الدقندى ، وينطق أيضا تقندى وتكندى ، فهو جعل يدفعه المزارع لشيخ القرية أو لصاحب الارض مقابل انتفاعه هو بالزراعة أو طق الصمغ وجمعه ويكون ذلك بدفع جزء من المحصول . وهذا أمر شائع فى غرب السودان ، والكلمة متداولة على اللسان هناك .

ثم يتعرض المهدي الى أراضى المهاجرين الذين هجروا ديارهم على عهد الترك تهربا من الضرائب الباهظة التى فرضت عليهم . وكان العهد بالترك أنهم يبيعون أراضيهم استيفاء لحق الخزينة فتنقل ملكيتها الى غير ملاكها الاول . وبفعل هذا الاجراء هجر الكثيرون أراضيهم فى المناطق المنضوية الآن تحت المديرية الشمالية ولجأوا الى مناطق بعيدة أو قعدوا فى بلادهم معدمين من الارض ، وكان ذلك مصدر شكوى وضجر وسببا من أسباب نجاح المهدي . وقد انضم هؤلاء النعساء بطبيعة الحال الى المهدي التى بشرت بالعدالة المطلقة وبزوال الترك ودولتهم واعادة الحقوق الى أصحابها . ولما نجحت المهدي اقتضى الحال النظر فى أمر أراضيهم وما أضرروا فيه . ويبدو أن أمر الاعادة كان أمرا مقطوعا فيه ولم يكن يحتاج الى نص يقرره ، ولذلك فإن المهدي لا يشرع فى هذا المنشور لاقرار حق اعادة الارض لأصحابها الاوائل وانما ينظم تنفيذ العملية ويشروطها بشروط .

يقول المهدي : « وأما أهل الملك السابق الذين صار هروبهم من الطلبة فحيث انها بيعت بحبر الترك وصار البايع مجبورا والمشتري دفع مالا فيها فلا يخرج ملكه بحضور صاحب الملك السابق الا ان أعطاه ما دفعه فى أرضه . فان أعطاه ما دفعه فى الارض فلا كلام له حيث انه لو كان فى وقته قد دفع هذا المال لم تؤخذ أرضه » . فالمهدي لا يقر بسيان ما اتخذته الترك فى هذا الامر ولا ما كان بين الناس ازاءه وانما يجعله من قبيل الاستثناء . ومرد

ذلك أن البائع كان مجبوراً ومدفوعاً بظلم لا قبل له برده وبذلك فقد ما فقد وقد اقتضت العدالة أن يصحح هذا الخطأ وأن تعاد له أرضه • غير أن المهدي يرى للحائز حقاً ، إذ لا يكفي مجرد عودة المالك لسلب الأرض منه واعادتها إلى الآخر وإنما على المالك الذي يطالب أرضه المساواة أن يدفع للحائز ما دفعه من مال ، فذلك حق للحائز لا سبيل إلى نكراهه • وإنما هذا أمر فيه نظر لأنه يجعل الإعادة مربوطة بالقدر على الدفع وهو أمر يجعله وقفاً على الأثرياء والقادرين ويوصد الباب دون الفقراء الذين هم أحق بالرعاية وأولى بأن يعاد لهم ما فقدوه • غير أن ذهن المهدي مشغول بحق الطرف الآخر في استرداد ما أنفقته ولم يكن القوم في ذلك الوقت يعرفون تعويضات تدفعها الدولة للمالكين اعترافاً بحقوقهم المشروع وتخفيفاً عن كاهل المزارعين الذين لا يقدرون على الوفاء بذلك الحق أو لجعل ملكية الأرض للحكومة وحق الاستفادة منها حقاً مشاعاً للجميع • ثم إن القادرين والمعدمين مطالبون جميعاً بتحمل عبء ظلم الاتراك وبدفع ما فرض عليهم مع أن المهدي يسلم سلفاً بأن هذا كان إجراءً ظالماً مجحفاً • فكأن المهدي لم يرفع عن المظلومين حقهم كله وإنما جعله لمن توفر له أن يجمع من المال ما لم يوفه عندما فرض عليه سابقاً •

وإذا أوفى المالك الأول بهذا الحق للحائز ودفع له ما دفعه للترك فلا حق للحائز في أن يتوقف عن التسليم بل عليه أن يعيد الأرض • والحجة في ذلك أن توقف المالك هو الذي يسر له الحوز ، وهي حجة لا تنظر إلا إلى كيف فقد المالك ملكه ولا تنظر في حق الحائز المالك فيما امتلك بوجه كان متعارفاً ولم يكن منه إلا الرغبة في الامتلاك والقدر على الدفع ، ولو كان في الأمر ظلم يعاقب عليه لكان العقاب أولى بالترك ونظامهم وليس بالفرد الذي أتاح له النظام مكسباً شخصياً مقابل نصيب دفعه من خالص ماله • وسنرى أدناه أن المهدي يعود إلى هذه النقطة ويضع فيها اعتباراً لحق الحائز الذي استقر على الأرض •

وملاحظة أخرى هي أن المهدي يصرف النظر عن غلة الأرض التي استفاد منها الحائز منذ أن انتقلت إليه الأرض ، وهذا يجعل الغلة مباحة له • وكما



سنرى فى الفقرة التالية فان حساب الغلة فى الدين والمنفعة من المملوك لا يسقط فى عرف المهدي الا بحلول حكم المهدية ، فما سبق ذلك يسقط وما تلى ذلك يحسب لصالح المدين وصاحب المملوك وعلى ذلك يقاس أمر غلة الارض المحوزة ، فلا حق للمالك الاول فى غلة أرضه اثناء الحياة ، وعلى الحائز ان يعيد الارض اذا دفع له ماله • فكأن الامر صار فى حكم الرهن أو قبيله •

ويقول المهدي : « ومن أرهن أرضه فى دين وشرط سلب غلته يعطى دينه • ومن الآن فصاعدا بحلول حكم المهدية فى بلده لا غلة له ، حيث انه دين • وما سبق فى زمن حكم الترك لا غرامة فيه وانما له عين دينه » •

فالمهدي يمنع أن ينتفع الراهن بما تنتجه الارض حتى يرد له دينه ، لان فى ذلك استغلالا لحاجة المدين وعوزة ويأمر بأن تحتسب منفعة الارض من أصل الدين ، ثم يشترط ألا يكون هذا الاحتساب الا من بداية حكمه ، وما سبق لا مطالبة فيه • وقد أمضى نفس القاعدة ، فى فقرة تالية ، ازاء الانتفاع من المماليك المرهونة : « وأما من أرهن ممتلكه وتدين مالا وشرط سقوط المنفعة فما فات فى زمن الترك فقد فات وأما من زمن وصول حكم المهدية فى بلده فلا تسقط المنفعة ويكون الدين لله ومنفعته عند الله » •

وبعد صدور المنشور السالف أثار محمد الخير عبدالله خوولى عامل عموم المهدي بربر عدة أسئلة حول الارض وملكيته والاستفادة منها ، ويبدو من خطابه أنه كان يدرك الوزن الاجتماعى للملكيات فى اقليمه وانه قد عرض على المهدي أن يجعل فيه استثناء وأن يصدر عنه منشورا خاصا • وقد أجاب المهدي وقرر فيه عدة نقاط •

تساءل محمد الخير عن مدى امكانية التجاوز عن حظر ايجار الارض بالنسبة للضعفاء الذين لا يقدرّون على الفلاحة والمحتاجين فى نفس الوقت الى ما يعود اليهم من ايجار أراضيهم ، وقد جند أن يسمح بذلك كما كان العهد بهم سابقا وأن تؤخذ العشور على أساسه • وفى الفقرة التالية تساءل عن وضع الاراضى المغتصبة والنظر فى دعاويها • وفى الفقرة الاخيرة بين

أهمية اصدار منشور خاص عن أطيان بربر وتساءل عن صداق النساء •  
واليك نص الخطاب (١) : —

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم . والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم  
وبعد ، فمن عبد ربه المقتدر لمولاه العلى محمد الخير عبدالله خوجلى  
الى خليفة سيد البشر سيدنا الامام محمد المهدي المنتظر ، متعنا الله والمسلمين  
ببقائه وجعلنا تحت ولائه آمين •

سيدي ، أولا : ان الناس الضعفاء بمديريتنا هذه ليس لهم ملك  
الا الاطيان غالبا ولا يقدرّون على سواقتها عجزا وكانوا يعطونها سابقا للاغنياء  
بشروط بينهم ويأخذون منهم شيئا اما من المزروعات أو من الفلوس • ونحن  
لما فتح الله المديرية أردنا أن تتركهم على ما هم عليه فى الاطيان سابقا وتأخذ  
العشر من الجميع لبيت المال •

ثانيا : سيدي : ان بعضا من الناس المقتدرين مستولون على أطيان  
الضعفاء من مدة تزيد على المدة المحدودة من سيادتكم وذلك الاستولاء  
بسبب الترك • والآن الضعفاء يشتكون ، هل تسمع الشكوى أم لا تسمعها  
وتكون للاغنياء ونعاملهم بالمنشور السابق من سيادتكم •

فترغب الاسترشاد فى ذلك لاجل اجرى العمل بما تشيرون به • وسيدي  
هذه المديرية ليست كغيرها ، فمادة الاطيان كما أفهمنا سيادتكم سابقا مشافهة  
فتحتاج منشور خاص فى أطيانها يوضح لنا ما نجره فيها وكذا سيدي  
حين فتوح المديرية جميع الصداق الذى سبق حضورنا جعلناه على حاله الذى  
كان عليه قبل حضورنا والسلام •

غاية رمضان سنة ١٣٠١ / ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٤ •

وقد رد عليه المهدي بالخطاب التالى (٢) : —

( ١ ) المرشد رقم ٣٧٣ •

( ٢ ) المرشد رقم ٣٧٣ •

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم

وبعد ، فمن العبد الحقير المفتقر الى امداد ربه القدير محمد المهدي  
ابن عبد الله الى حبيبه وعونه على احياء دين الله عامله على بربر ونواحيها  
• محمد الخير عبد الله ، وقانى الله واياه والمسلمين كل الضير وجعلنا من السعداء  
أهل الخير والفضل الدائم الكبير آمين •

حبيبي ان ما ذكرته من أمر الاطيان فكل من له طين وأخذه ظالم  
واستولى عليه متحيل فليكن لصاحبه بموجب الاقرار والشهادة الامينة •  
ومن كان ضعيفا لا يقدر على استعمال طينه ويجد من يستخدمه ويأخذ منه  
ما يقوم به على حسب الاتفاقية به فاي فعل ذلك • وكل ذلك راع فيه العمل  
بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم •

أما المنشور الذى أخرجناه على أهل اطيان الصعيد فهو بالنظر لكون  
الاطيان متسعة والعباد محتاجون الى ما ينفعهم عند الله ولذلك أمرناهم  
بما يحوزون به ملك الابد وها هي المنشورة المكتوبة لاهل الصعيد واصلة  
اليكم ، فما وافق المسلمين من حاله واملاكه العمل عليها فاجرهم عليهم  
وما لم يوافق لذلك من ضيق حاله وعدم تأهله لذلك بما تراه فاجره فيه  
ما ذكرناه سابقا • ولكل حال وبلد وزمان ما يليق به والسلام •

تحشية : أما الصداقات الذاكرين عنها فترككم لها على حالها فلا باس  
به فاتركوا السابق قبل حضوركم لجهات بربر ونفاذ أمر المهدي بها • لكن  
يجب أن ترغبوا النساء ذوات الصداقات الكثيرة فيما عند الله والدار الآخرة  
وتزهدوهن فى خيالات هذه الدار فمن كانت راغبة فيما عند الله ومؤثرة  
لدار الآخرة تعطى من صداقها بطيب نفس لبعليها ليستعين به على لوازم  
الجهاد • أما من بعد توجيهكم منا واستقرار حكم المهدي بجهاتكم فلا زيادة  
على ما تعلمونه ، ومن زاد على ذلك يؤدب على مقتضى منشورنا السابق ،  
ولزيادة المعلوماتية لزممت التحشية •

١٦ القعدة سنة ١٣٠١ / ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ •

أما بالنسبة للنقطة الاولى فقد أجاز المهدي للضعفاء ان يؤجروا أطيانهم لمن يفلحونها وأن يأخذوا عنها جملا ، وقد ترك مقدار هذا الجعل لاتفاق الطرفين • وقد سبق أن أفتى بمثل هذا فى رده على سؤال عامل الجزيرة • أما بالنسبة للأطيان المغتصبه من الضعفاء ، وهى بخلاف الاراضى التى بيعت بسبب عجز أصحابها عن دفع الضرائب وأفتى المهدي باعادتها لملاكها الاوائل اذا دفعوا ما دفعه الحائز من قبل ، فقد أمر المهدي بأن تعاد الى أصحابها • وقد اشترط فى ذلك صحة الدعوى بحيث يبرز المدعى اقرارا مكتوبا أو يأتى بشهود • وليس هنا كبير اختلاف بين حكم الارض التى بيعت بسبب الضرائب ، فهو يأمر فى الحالين باعادة الارض الى المالك الاول بشروط تنظيم عملية الاعادة • وقد بين أن المنشور الذى يشير اليه ، وأحسب أنه منشور شعبان السالف ، خاص بأهل الصعيد حيث الاراضى متسعة ، ويقصد بالصعيد الاراضى المطرية والتى هى جغرافيا فى النصف الجنوبى من السودان • وقد فوض اليه النظر فى تطبيق ما جاء به حسب الحال بحيث يجريه على من يرى ان يطبق عليه لان : - لكل حال وبلد وزمان ما يليق به • وهذا يعنى مراعاة الظروف المحلية فى الامور ويفهم منه أيضا انه يقصد أن يطبق جواز الايجار حسب الداعى ، فاذا كان ضعيفا فقيرا اجيز له ، أما اذا كان غنيا قادرا فلا يؤذن له بتأجير أرضه لغيره ، وهذا أمر لا يسلم من الخطأ لانه لا يضع أساسا مقننا وانما يترك تقرير حالة الفقر والضعف لتقدير الامير أو العامل •

واذا رجعت الى سؤال محمد الخير لتبين لك أنه مشغول بامد زمنى تنظر فيه دعاوى الاطيان المغتصبه ويتساءل ان كان النظر يقتصر فيما وقع بعد فتح الاقليم كما هو متبع ازاء النظر فى الدعاوى الاخرى أم يكون بأثر رجعى • أما اذا كان الاول فهذا أمر لا يفيد لانه يجعل ما اغتصب فى زمن الترك تملكا شرعيا لا يجوز النظر فيه مع أن ذلك هو مصدر الشكوى وبيت الداء • أما اذا كان الثانى فلا بد من استثناء جديد فى نظر القضايا • ولم يكن رد المهدي فى ذلك محددًا إذ أنه قضى بالنظر وباعادة الاراضى المغتصبه دون أن يحدد امدا زمنيا ، ويفهم من ذلك أن يكون النظر شاملا من أول الحكم التركى حتى آخره •

ويبدو أن المهدي قد تنبه الى ذلك بعد صدور المنشور ونظر الى مايجره من مشاكل ولذلك أصدر ملحقا وطلب اضافته الى الرد السالف . ان هذا الملحق يأتي بغير تاريخ ويبدو لنا انه لم يكن مؤرخا في الاصل ، وقد قدرنا انه صدر بقليل بعد ١٦ القعدة سنة ١٣٠١ / ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ لانه أشار الى هذا التاريخ ، ولو كان الفاصل الزمني طويلا لوضع التاريخ . والملحق يرد في أغلب المصادر كوثيقة قائمة بذاتها ، اما في كتاب الاحكام فهو يرد مضافا الى المنشور الاصلى الذى طلب المهدي أن يلحق به . ونص الالحاق (١) : -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وآله مع التسليم وبعد ، فمن العبد المفتقر الى الله محمد المهدي بن عبد الله الى حبيبه ه صفيه عامله على بربر وجهاتها محمد الخير عبدالله خوجلى ، كان الله لى وله أحسن رفيق آمين .

بعد السلام عليكم ورحمة الله لديكم نعلمكم حبيبي ، انه لقد تحرر لكم بتاريخ ستة عشر القعدة سنة ١٣٠١ ألف وثلاثمائة وواحد افادة ما استرشدته عنه فى خصوص الاستيلاءات الحاصلة على الاطيان وخلافها بسبب الترك فافدناكم فيه ان كل من له طين أخذه ظالم واستولى عليه متحيل فليكن لصاحبه بموجب الاقرار والشهادة الامينة . ولكن صار الالحاق فى الافادة السابقة بعد قولى : فليكن لصاحبه بموجب الاقرار والشهادة الامينة: « ما لم يكن الاستيلاء ووضع اليد زائدا على السبع سنين للحاضر . واما الغائب فتسمع له الدعوى الا اذا حضر نحو هذه المدة . فان زاد على السبع لا تسمع الدعوى . هذا بالنسبة للاطيان واما بالنسبة للاستيلاءات الغير الاطيان فتسمع من وقت فتوح المديرية . وأما قبل الفتوح يصير رفعها ولا تسمع فيها دعوى » انتهى لفظ الالحاق .

فبوصول هذا فليكن الحاق هذا بالموضع الذى اوضحناه لكم بعاليه واعملوا به فى خصوص ما ذكر من مدة تحرير الالحاق . وما سبق فيه منكم

( ١ ) المرشد رقم ٣٧٤ .

تتجيز قبله فابقوه على ما تم عليه الامر بدون تعقيب • ومن بعد الحاقكم للملحق المذكور بموضع الحاقه فتزد منكم الافادة • واما اطيان الاهالى انتى هى املاكهم فلا يؤخذ منه شئ لبيت المال ما عدا الزكاة المعلومة لديكم والسلام •

وجدير بنا أولا أن نلاحظ أن الذين ينقلون الالحاق على حدة ينقلونه كاملا بينما يحذف كتاب الاحكام الذى يضع الالحاق فى المكان الذى حدده المهدى فى خطابه الاول الفقرة الاخيرة من الالحاق بينما هى تقرر أمورا هامة • فهو ينص على أن يكون تطبيق مضمون الالحاق من تاريخ تحريره ، أى اضافته الى أصل المنشور ، وأن يبقى ما حكم فيه قبل ذلك كما هو دون تعقيب • ثم انه يريد أن يخطر بوضع الالحاق فى مكانه حتى يطمئن • ثم يضيف أمرا جديدا لا صلة له بموضوع الالحاق وهو الا يفرض شئ على أملاك الاهالى الا الزكاة المشروعة • وهذه أمور مهمة ما كان ينبغى على كاتب الاحكام أن يهملها •

ولنرجع الى الاستثناء المهم ، وهو يحدد للمنازعات التى تنظر فترة زمنية تبلغ سبع سنوات • فإذا بقيت الارض فى يد المستولى مدة تزيد على السبع سنوات تصير الارض ملكا له ولا ينظر فى نزاع معه ، اما اذا كان الاستيلاء لاقبل من سبع سنين فيجوز النظر فى أمره ورده لمالكه الاول كما تقرر فى المنشور السالف • وهذا حق جديد للحائز لم يكن له فيما تقدم • ثم ينظر المهدى فى أمر صاحب الملك الذى يطلب رد أرضه هل هو مقيم أم غائب • أما اذا كان مقيما فالحكم فى أمره مقيد بأمد السبع سنين كما سلف ، أما اذا كان غائبا فمن حقه أن ينظر فى دعواه وان يرد له أرضه بشرط الا يكون قد عاد الى بلده وبقي فيه اثناء هذه الفترة ولم يطالب بارضه • وقد اضاف أحمد على قاضى الاسلام الى هذه القاعدة وقرر الا يسقط حق المالك الذى حضر ثم سافر دون أن يثير الدعوى وكملت المدة قبل ان يعود ثانيا اذا كانت اقامته قصيرة ، اما اذا كانت اقامته توطنا ومكث مدة قبل ان يسافر فقد سقط حقه فى الدعوى •



لماذا تراجع المهدي عن القاعدة الاولى وأعطى للحائز حقا على الارض  
إذا طالت حيازته ؟ يقول الدكتور هولت (١) ان الغرض من ذلك هو الحد من  
كثرة المنازعات بحيث لا يفتح باب الاستماع اليها الا لفترة قصيرة • وهذا  
رأى له وجهته ، ولكن الجانب الذي غلب على المهدي ودفعه الى هذا  
الاجراء هو الرغبة في اعطاء بعض الحق للحائز بحيث لا يتعرض الى التشرّد  
والضياع اذا توطن واستقر على التملك لفترة طويلة •

وهناك منشور آخر (٢) يرد فيه ذكر الارض الا انه منشور غير مؤرخ  
ومن الصعب وضعه في اطار التسلسل التاريخي الذي عالجنا به مسألة الارض  
فيما سبق من كلام • ويكاد هذا المنشور أن يكون شاملا لكل المرغوبات  
والمحظورات التي تطالب بها المهديّة ، وهو في رأي منشور موضوع كتبه  
بعض اتباع المهدي ونسبه اليه • وقد نقله عدد قليل من المصادر من بينها  
تاريخ السودان لنعوم شقير (٣) ، وبينها خلاف في نص المنشور ، الا انها  
لحسن الحظ تتفق في نص الجملة التي نحن ازاءها ، وهي : « ولا تمنعوا  
الارض لانها لا تملك بل هي محوزة لبیت مال المسلمين » • والجملة صريحة  
في أن الارض لا تملك وانها تصير في حوزة بيت المال ، وهذا أمر جديد لان  
المهدي كان قد ابقى على الملكية كما هي بينما حاول ان يحدث التغيير  
بالتصرف في اطار حق الاستغلال ، والفرق بين النظرتين بعيد • وقد وقفت  
الجملة دون ذكر تفاصيل تتعلق بالقاعدة وذلك بالنظر في حق صاحب الملك  
الاول وهل له الاولوية على غيره في الزراعة ويحق له ان يزرع الى الحد  
الذي يستطيعه • وهو لا يذكر شيئا عن العلاقة بين المزارع وبيت المال وهل  
يقوم المزارع بدفع ضريبة ما لبیت المال مقابل استغلال الارض ام يدفع  
العشور فقط •

وعندي انه من الصعب ان نضع منطوق هذه الجملة في اطار المنشورات  
السابقة ونظرة المهدي الى الارض ، وهذا يدفعني الى امر آخر وهو الشك  
في المنشور ذاته واعتباره صادرا باسمه فقط بينما تولى كتابته احد اتباعه •

( ١ ) هولت : دولة المهديّة ص ٢٣٧ •

( ٢ ) المرشد رقم ٩١١ •

( ٣ ) نعوم شقير ص ٩٤٣ - ٩٤٨ •

ودلينا على ذلك الاختلافات الكبيرة بين المصادر في قراءة النص وبعض  
جمل هنا وهناك لا احتل صدورها من المهدى • وانت ان نظرت الى الجملة  
نفسها تجدها مضطربة ، اذ هي تعتبر الارض محوزة لبيت المال بينما تقول  
انها لا تملك للافراد والاصح ان يقال انها صارت ملك بيت المال ، ثم انها  
تحظر ان يمنع المعدمون وهذا امر سلبي ويختلف عن اثبات حق هؤلاء  
فيما يملكه بيت المال مثلهم مثل الملوك الاوائل •

( ٣ )

ذكرنا في أول هذا البحث وضع الأرض في الإسلام وانماطها المختلفة التي حددت تبعا للطريقة التي دخلت بها في حوزة المسلمين وبيننا أن العائد منها لبيت المال يتفاوت تبعا لذلك التصنيف . ومن المفروض - في الصعيد النظري على الأقل - أن كل هذه الانماط قائمة في نظام المهديّة ومعترف بها لأن المهديّ توخى تطبيق النظم الإسلامية وجعلها أساس تنظيمه ، غير أن نظامه لم يعرف عمليا إلا انماطا معينة هي الملك الخاص وأرض أعداء الإسلام ، وهم في اعتباره هنا النصارى والترك ، ثم الفىء والغنيمة ، وقد كان لكل نمط منها حكم ووضع .

#### ( ١ ) الملك الخاص :-

وهو قد يكون لفرد أو أفراد أو لجماعة دون إخلال بنظرية ملكية الله للأشياء وفي إطار ملكية الجماعة الإسلامية وسياسة حيازة بيت المال لجميع الأرض التي أعلنها المهديّ . والاساس للملك الخاص في المهديّة هو ما كان يمتلكه الفرد الذي انضم الى المهديّة واعتبر تابعا لها وانصارا من انصارها وإليه يؤثر قيام المهديّة في وضعه الاجتماعي . وعلى ذلك كان أغلب أملاك السودان وأراضيه المملوكة لأن السودانيين الذين لم يكونوا من موظفي الحكومة المصرية في السودان أو المتفعين بها كانوا في الغالب ينضمون الى المهديّة ويناصرونها قبل أن تحل جيوشها بأرضهم بل إن أهل الأقاليم كانوا في الغالب الأعم يتجمعون لمحاصرة المدن وفتحها وبالتالي فإن حكم الفتح أو الصلح دونه ينتفى من الأغلب الغالب من أقاليم السودان وبذلك لا يحصل تغيير في وضع الأهالي الاجتماعي ويدعوا الموقف الى المراجعة بالنسبة الى وضع ما يسلكون . وفي ذلك يقول الخليفة في خطاب الى محمد الخير عبدالله خوجلي بصدد الموقف إزاء أراضى دثقلا أثناء فتح هذا الاقليم : « ولا تتركوا الانصار يضيقوا عليهم ولا يشغلوهم عن تعمير السواقي بل أكدوا عليهم بعمارة السواقي جميعا ولا يطالبوهم الآن بغنيمة كلية لغاية المرسى عن أحوالهم فإن صدقوا مع الله ورسوله وقاموا في نصرة الدين فيكونوا من جملة الانصار والا فخابرونا بأحوالهم ودين الله منصور بغيرهم

وخلاف الزكوات والفطر لا يكون للانصار تعرض للمذكورين في شيء من السواقي ولزوماتها ومستخدمينها» (١) فهذا يبين ان الفرد العادي اذا انضم الى المهديّة وأخلص لها يصير بحقوقه الكاملة وتصير ارضه ملكا له .

والمتبع ازاء هذا النمط ، أى الملك الخاص ، من الارض هو ان يدفع الزارع نصيبا من انتاجه لبيت المال وهو ما يسمى بالزكاة او الزكوات واحيانا بالحقوق أو حق الله أو زكوات العيوش أو العشور . واللفظ الاخير خطأ لان العشور فى الاسلام هى ما تجبى على البضائع ، وقد استعمل اللفظ بدل الزكاة هنا لان الزكاة نصابها عشر المحصول او نصف عشره . ونصيب الزكاة محدد فى الشرع الاسلامى ، وقد منع المهدي والخليفة من تجاوزه ، واليك النص الذى حدد فيه المهدي الانصبه المفروضة (٢) : « اما زكاة الحبوب فالنصاب الذى يجب منه الاخراج خمسة أوسق والوسق ستون صاعا ، ففيه العشر ان سقى بالمطر او بالبحر بدون فعل فاعل وفيما سقى بالساقية والدوايب نصف العشر » (٣) .

## ٢ - ارض النصارى والترك :-

لقد اخذت اراضى النصارى والترك وصارت فى حكم الغنيمة يتصرف فيها بيت المال وهى على ذلك تصير فى حكم ارض الغنيمة .

## ٣ - ارض الفىء :-

وهى فى الاسلام الارض التى يستحوذ عليها المسلمون بالصلح مع أهلها ويبقى هؤلاء على دينهم ، وهذا لم يكن معهودا فى المهديّة بهذا الوجه . فانت ان نظرت فى حكم الفىء تجده يقوم على امرين ، أولهما طريقة الفتح بحيث تكون صلحا بغير قتال بين المسلمين وبين اعدائهم الذين يبقون على المحاربة حتى توقيع الصلح ، وثانيهما حال اهل الاقاليم من اسلامهم او بقائهم على دينهم السابق ، فاذا اسلموا صاروا فى جماعة المسلمين ودفعوا عن الارض العشور أسوة بغيرهم من المسلمين وان بقوا على دينهم دفعوا الخراج .

( ١ ) صادر ٢ ص ١٥ .

( ٢ ) المرشد رقم ٧٣٦ و ٣٧٤ وصادر رقم ٢ ص ١٥ .

( ٣ ) كتاب الاحكام ص ٢٣٨ .

أما بالنسبة الى طريقة الفتح فإن اغلب اقاليم السودان قد دخلت فى المهديّة طواعية واعلن أهلها الانخراط فى سلك انصارها ورفعوا راية الثورة وصاروا فى عداد الانصار ولم يبق ليصير فى حكم الصلح بالوجه الذى سلف الا مدن قليلة سلمت بعد حصار كالايض وبعض الاقاليم التى وجهت اليها الجيوش من الخارج للفتح ولم يكن لأهلها نصيب كبير فى الجهاد كاقليم دنقلا . وبالنظر الى أن أهل هذه المدن والاقاليم كانوا مسلمين اساسا واعتبروا منذ أخذوا البيعة فى عداد الانصار فقد حَق لهم ان يتمتعوا بكافة الحقوق التى يتمتع بها المسلمون ، أى أنصار المهدي ، ولم يكن بالتالى وجه لاعتبارهم خلاف ذلك ولم يكن بد من ان تصير أراضيهم أراضي عشور لا اراضى فىء . والحق ان امر الفىء لم يطبق بالوجه المنصوص شرعا الا فيما يختص بالمدن وبالذات فى منقولات المدن كما حصل بالنسبة لاموال الايض وكبكايسة . أما أراضي المدن فلم تكن مهمة لان الانصار تركوا هذه المدن وانشأوا مدنهم الخاصة بقربها . والمفروض فى الفىء ان يكون ما يخضع له خالصا لبيت المال وليس للمحاربين نصيب فيه كما هو الحال بالنسبة للغنيمة ، الا ان المهدي قد تجاوز فى ذلك وجعل للمحارب نصيبا ، وذلك من باب الاحسان ، يقول المهدي فى ذلك مخاطبا الانصار بصدد اموال الايض : « مع انكم ليس لكم حق ولا نصيب لكم فى مال الايض قطعا من جهة كونه غنيمة لانه مما افاء الله به علينا لكونها فتحت بغير قتال فماله كله فىء لبيت المال خاصة وانما كان اعطانا لكم منه فمن باب الفضل والاحسان فقط » . (١)

وقد جاء فى فتوى صدرت من قاضى الاسلام ان جميع اراضى دنقلا فىء لاعتبار ان هذا الاقليم قد فتح بالصلح دون حرب الا ان الخليفة ترك لكل شخص ما عليه من ارض تفضلا منه واحسانا ثم عقب على ذلك بقوله : « وأمرها ، ( يقصد الارض ) عند ولى الامر مخير فيها يضعها حيث شاء » . وينبغى هنا أن نذكر أن المهدي قد وجه جيوشه المرابطة فى اقليم بربر لفتح دنقلا وجعل على رأسها محمد الخير عبد الله خوجلى ، فلما تقدم الجيش انسحب المصريون وسلم الاهالى دون مقاومة أو معارضة . ويبدو من هذا ان جانب المعارضة أو الحرب لم يكن قائما من قبل اهل الاقليم وعلى ذلك فان

( ١ ) كتاب الاحكام ص ٦٧/٦٨ .

حكم الفىء او الغنيمة ينتفى منه - على الاقل من الناحية النظرية • ثم ان وضع هذه القاعدة للاقليم كله وأخذ الاراضى كلها لم يكن يعنى الا تشريد الآلاف دون مبرر كاف . وخلق مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية لا داعى لها • ثم لمن تعطى هذه الاراضى اذا أخذت من أهلها وكيف يكون اخذ ارض اقليم باكملة مع ان اهله باقون • لذلك اخذ المهدي والخليفة خطأ عمليا وهو اقرار كل على ملكه الخاص وقد سموا ذلك احسانا منهم • وبالإضافة الى ما يأتى عن طريق الحرب اعتبرت الاراضى التى لم تثبت ملكيتها لاحد وكل الغابات والاشجار والمشارع والمراكب من باب الفىء •

### الغنيمة :-

وهى مال أو غيره تؤخذ اصلا من العدو اثر قتال ، وقد عرفت بهذا الوجه فى الاسلام • وقد أخذ المهدي ثم الخليفة بهذه القاعدة وطبقاها اثر كل واقعة من وقائع المهدي • ثم توسعت حالات الغنيمة مع مضي الوقت حتى شملت ، مع القتال ، انماطا مختلفة من المواقف ، منها :

- - أموال المدن المفتوحة بالقتال مثل مدينة الخرطوم ومدينة بربر (١) •
- - أموال المحاربين للمهدي والهاربين منها • وقد أورد النور ابراهيم هذه الحالة بصراحة فى خطاب منه الى الخليفة عبد الله (٢) • وجاء فى خطاب من الاخير قوله : « الجعليون الهاربون من الجهاد يجسرى تغنيهم مما ملكت ايديهم من اطيان ورقيق ومواشى وخلافه حتى نساء واولاده (٣) » وهو أمر بلغ حدا مبالغا فى منحاها كما ترى •

- - أموال مستخدمى حكومة الترك فى السودان (٤) •
- - أموال الذوات والبيوت الكبيرة من التجار فى المدن المفتوحة (٥) •
- - أموال الحكومة مطلقا ومتعلقاتها (٦) •

- 
- (١) المرشد رقم ٤٧٧ ، ٥٤٦ ، ٤١٩ •
  - (٢) مهدي ٢/١٩/١ •
  - (٣) مهدي ٢٥/١٩/١ •
  - (٤) المرشد رقم ٦٣١ ، مهدي ٢/١٩/١ •
  - (٥) المرشد رقم ٦٣١ •
  - (٦) المرشد رقم ٦٣١ •

- أموال التجار الذين يفسدون من الخارج بغير ترتيب مع سلطات المهديّة وهو ما عبر عنه النور ابراهيم بأموال تجار الكفرة (١) .
- أموال اثرياء الحرب (٢) .
- الاموال التي يخرج بها الهاربون من المدن المحاصرة (٣) .
- الاهالى الذين لا يصدقون فى اتباع المهديّة (٤)
- أموال المرتد أى الذى يرجع عن ايمانه بالمهديّة وقد جوز المهديّ اخذ بعض ماله او تغنيمه كاملا .
- أموال النصارى والترك (٥) . ويستثنى منهم اولئك الذين سلموا قبل واقعة هكس واصلح تسليمهم (٦) .
- أموال الذين يغيرون على الحدود بغرض النهب كحدود الحبشة (٧) .
- أموال المرتكبين للموبقات كالخمر والتبّاك ، والامر فيه أن يؤخذ بعض مال المرتكب اولا ثم باقيه ان عاد الى فعله مرة اخرى .
- كل متعلقات الحرب كالاسلحة والجهادية وكالخيول والبغال اذا كانت ملك العدو (٨) .
- مجاسفات العربان (٩) .
- جميع المواضع التى تنتج مصالح عامة للمسلمين كالعصاير والوكالات والطواحين بمدينة الخرطوم (١٠) .

( ١ ) المرشد رقم ٤١٩ ، مهديّة ١٩/١/٤ .

( ٢ ) مهديّة ١٩/١/٤ .

( ٣ ) مهديّة ١٩/١/١٩ .

( ٤ ) الاحكام ص ٣٧ .

( ٥ ) المرشد ٤٤٩ الاحكام ص ٢٣٧ .

( ٦ ) المرشد رقم ٢٢٥ .

( ٧ ) المرشد رقم ١٦٠٩ .

( ٨ ) المرشد رقم ٢٣٨ .

( ٩ ) المرشد رقم ٢٢٥ .

( ١٠ ) المرشد رقم ٦٢٨ .

وانك ان نظرت فى هذه الانماط تجد انها قد اضاقت الى القتال عقوبات اقتصادية على المخالفين والمناوئين لنظام المهديّة وعلى المتوقفين عن الجهاد وعلى من يخرجون عن النظام كالمغيرين على القبائل أو على الحدود ومن يتعاطون المحرمات كالخمر • واهم من ذلك كله اعتبار اموال الدولة ومتعلقاتها كآلات الحرب وكل ما ينتج مصلحة عامة كالطواحين والعصاير غنيمة •

والحكم فى الغنيمة انها تخمس فيصير خمسها للامام ليصرفه على الالوجه المنصوص عنها بينما يصير الباقي للمحاربين فيقسم عليهم • وهذا نفسه قد نظم فى المهديّة بحيث ذهب الخمس لبيت المال ليكون فى جملة ما يصرف على أوجه الصرف العام حسب توجيه المهدي والخليفة ووفق ترتيبات بيت المال • وقد صار لهذا الخمس وجه صرف معين على عهد الخليفة عبدالله وصارت ادارته ادارة مستقلة هى بيت مال الخمس الذى كان يصرف منه على أهل بيته واهل بيته • أما الاربعة الاخماس فكان التصرف فيها وفق موقف المحاربين ، فاذا كانوا من العربان أو الجماعات التى جاءت لتشارك فى القتال ثم تعود بعده وزع عليهم ما يخصهم ، اما اذا كانوا من الانصار المسجلين فى سجلات بيت المال ويصرف عليهم منه فلا يقسم عليهم وانما يضاف لبيت المال ليصرف لهم دوريا حسب نظم الصرف • لقد حدد المهدي ذلك فى خطاب يفتى فيه بانه اذا كان المحاربون من المنقطعين عن الجهاد وليست لهم حرفة غيره فتجمع الغنائم فى بيت المال وتصرف دوريا اما اذا كان المحاربون من ذوى الحرف وقد اجتمعوا ليقاتلوا فتقسم عليهم الاربعة الاخماس ويحتفظ الخمس فى بيت المال (١) •

وعلى أى فان التصرف فى اراضى الغنيمة كان يتم بواسطة بيت المال ولم يكن هناك فرق بينها وبين اراضى الفىء ولذلك فانتا نريد ان نعالج ادارتهما معا •

### شبه الغنيمة :-

تعتبر هذه الحالة حالة مؤقتة يصير فيها المال - سواء كان نقدا أو منقولا أو أرضا أو عقارا - امانة بطرف بيت المال او العامل حتى يقطع فيه بوجه : اما ان يصير بلا علة ويعاد الى صاحبه او يصير غنيمة ويؤول الى بيت المال •

(١) المرشد رقم ٦٠٩ •



## أراضي الغنينة والفيء :-

حاز بيت المال الاراضى التى آلت الى المهديّة بحكم الغنينة او الفيء ، وهى الاراضى التى كانت تابعة للحكومة السابقة او التى لم تسبق ملكيتها لاحد والاراضى التى كان يمتلكها الترك والنصارى واغلبها كان فى الخرطوم والكاملين ودقلا والحلفاية والفتيحاب (١) . ثم هناك اراضى المدن كمدينة الخرطوم ومدينة الابيض وبربر . ويجدر بنا ان نلاحظ ان الاراضى التى تخص الاهالى فى المناطق المفتوحة قد اعطيت لاصحابها بحكم انهم اصبحوا انصارا .

كيف كان يتم النظر فى أمور الارض على الصعيد الادارى وما هى الاجهزة الادارية التى أوكلت اليها هذه الامور ؟ يلاحظ من الوثائق التى وقفنا عليها ان المبادئ والاسس كانت توضع فى القمة وتصدر باسم المهدي ومن بعده الخليفة . اما امور التنفيذ فقد اعطيت لجهازين هما الجهاز القضائى والجهاز المالى المتمثل فى بيت المال . وبالإضافة الى هذين الجهازين كان المهدي والخليفة يعهدان بعض القضايا والمنازعات لاشخاص يعينون من قبليهما . ومثال ذلك : ان الخليفة عبدالله ندب عبد المولا صابون امير الجهادية للنظر فى نزاع بين بعض الجهادية وبين قبيلتى الفتيحاب والزنارخة حول ارض قرب أم درمان (٢) . ومثله ان الامير مساعد قيدوم ارسل عبدالله اباسن الى نقطة الصفية للنظر فى نزاع بين الشكرية والفليته (٣) . وفى حالات اخرى كان المهدي والخليفة يتصلان بعامل المنطقة او اميرها فيعهدان اليه بأمر ، ومن ذلك توجيه الخليفة عبدالله الى محمد الخير عبدالله خوجلى بصدد أراضى دقلا (٤) .

## الجهاز القضائى

يرأس هذا الجهاز قاضى الاسلام وهو مسئول مباشرة امام المهدي

- (١) قلت : انظر : هولت : دولة المهديّة ص ٢٣٨ وانظر ونجت : تقرير عن السودان المصرى ١٨٩٥ ، مخابرات مصرية ١/٢٠٠/١١/٣ وانظر مهديّة ٨/١٥/٢ ، مهديّة ٢٤٢/١٥/٥ ، ٢٣٩ مهديّة ٩٥/١٥/٢ ، صادر رقم ١ ص ٣ .  
(٢) مهديّة ٩٥/١٥/٢ .  
(٣) ٢٦٩/٣/١ .  
(٤) صادر رقم ٢ ص ١٥ .

والخليفة من بعده ، وكان عمله يقوم على أمرين اولهما رئاسة المحكمة الكبرى بأم درمان ، وهو بذلك رأس ادارة القضاء وقمة الهرم القضائي ، وثانيهما الافتاء وابداء الرأي فى المسائل الدينية التى تعرض عليه . وكان قاضى الاسلام فى عهد المهدي قليل الاهمية فى ميدان الافتاء لان المهدي نفسه كان يقوم بالتشريع والافتاء ، الا أن أهميته قد زادت فى عهد الخليفة عبد الله الذى لم يكن فى مرتبة المهدي من حيث الفهم وادراك مسائل الشريعة ، ولذلك صارت أغلب الفتاوى فى شأن الاراضى تصدر فى عهد الخليفة من قاضى الاسلام . وقد اشار الخليفة الى عماله باتباع ما يصدر عن قاضى الاسلام فيما يخص الاراضى (١) .

وفى مجال النظر فى القضايا اتبع اجراء ان ، اولهما ما كان بصدد الاملاك الخاصة ، ففي هذه الحالة كانت الدعاوى تعرض على قاضى الجهة مثلها مثل الامور الاخرى التى يتنازع حولها الناس (٢) . وقد امر المهدي بالا يتعرض الامراء أو العمال الى احكام القضاة بالالغاء أو التعطيل ، يقول المهدي فى خطاب : « انه على حسب امر القاضى بارجحية حكم ابى حسن مزمل فينبغى لكل ناظر فيه أن يعتمد عليه وينفذه ولا يناقضه بسماع دعوى مع خصمه فى الاطيان المبينة باعلامه حيث ان القاضى اعتمده ونفذه والسلام » (٣) . وقد سار الخليفة عبد الله فى نفس الاتجاه وجعل المقضاة سلطنة النظر فى دعاوى الافراد ومنازعاتهم حول الارض . اما دعاوى الاراضى التابعة لبيت المال أو التى كان بيت المال طرفا فيها فقد كانت تذهب لامين بيت المال بالجهة أو نائب الشرع الذى يعمل به وعن طريقهما يعرض على أمين بيت مال العموم . يقول الخليفة فى خطاب الى عامله ببربر عثمان الدكيم ، وهو بتاريخ ١٧ محرم سنة ١٣٠٥ :

« نعلم الحبيب كان سابقا تحرر لكم بعدم الدخول فى الغنائم وما يخص بيت المال وعدم سماع دعاوى الاطيان والدماء بجهتكم لانها مواد جسيمة تحتاج للتدقيق ، و ليس لنا قصد من ذلك الا استقامة الامور واجرائها على

( ١ ) مهدي ١٧٥/٥/١ .

( ٢ ) مهدي ١/٥/٤٢/١ .

( ٣ ) صادر ١ ص ١٣ .

الوجه المرضى المخلص عند الله تعالى • والى الآن كذلك لا تتداخلوا فى أمور الغنائم ، وما يخص بيت المال يكون بواسطة الحبيب النور ابراهيم ، وما يخص الدما والاطيان يصير احالته الى المحكمة هنا بالبقعة لنظر حكم الله فيها ، لازم من ذلك يا حبيبتنا ، وهذا تأكيد لما سبق لتعملوا به ، هذا والسلام » (١) • ويقول فى خطاب الى محمد ابوفاطمة بربر وهو فى نفس التاريخ : « مادام سبق التحرير لكم بعدم سماع دعاوى فى الغنائم بطرفكم وكذا دعاوى الاطيان والدما وامرناكم بان امور الغنائم وما يخص بيت المال يكون بواسطة الحبيب النور ابراهيم بدون مشاركة واحد فيه ودعاوى الاطيان والدما تكون احالتها للمحكمة بهذا الطرف عندنا لنظر حكم الله فيها لانها مواد جسيمة فمازلتم فكونوا على ذلك ولا تتعرضوا للدعاوى المذكورة • لازم من ذلك يا حبيبتنا ، هذا والسلام •

تحشية : حبيبى ولو انه سبق التحرير لكم منا قبلا فى هذا الخصوص لكن هذا تأكيد لما سبق ولجل زيادة الايضاح لزمت التحشية والسلام » (٢) • وقد أرسل الخليفة أوامر مماثلة للامير عثمان دقنه بالشرق (٣) مما يدل على أن الامر امر عام واجراء مركزى •

### بيت المال

تدخل الارض فى اختصاص بيت المال لانها ثروة ولان هذا البيت هو اداة المهدية فيما يخص المال ، وقد ظل بيت المال هو المنوط بها ، اما بوجه ادارى خاص كما هو الحال بالنسبة للاملاك الخاصة حيث يحصل بيت المال عنها على الزكاة ، او بهيئة شاملة كما فى اراضى الغنيمه والقيء ، لان البيت يباشر حقوق التملك والاتتفاع بشكل مباشر ، اما جانب المنازعة بين الناس حول الارض فقد عهد الى القضاء ، كما سبق القول ، لان المنازعات من اختصاص قاضى الاسلام ومساعديه ولا يدخل فى تنظيم دخل الدولة والصرف وانما فى الموازنة بين حقوق الخلق والفصل بينهم •

( ١ ) صادر رقم ١٤ ص ١٢ •

( ٢ ) صادر رقم ١٤ ص ١٢ •

( ٣ ) ٢٧٩/٣١/١ •

لقد أنشئ بيت المال فى وقت مبكر من تاريخ المهدية لمناظرة دخل الدولة والصرف منه ، وكان هذا الدخل يتكون من عدة ابواب ، اولها زكاة الفطر ، وهى مفروضة على كل مسلم وتدفق مرة واحدة فى السنة يوم عيد الفطر ، وثانيهما الغنائم بأنواعها وانماطها التى سلفت ومنها المال والارض ، وثالثها العشور ، وهى تفرض على البضائع ، ورابعها سلع ذات اهمية اقتصادية كالصنع وسن الفيل ، وخامسها ما يدخل فى باب الفىء والمصادر كالمراكب والمشاريع والدور المؤممة والغابات ثم هناك الزكاة المفروضة على انتاج الاملاك الخاصة وهى عشر او نصف عشر . اما مصروفات الدولة فكانت فى الصرف على الجيش وعلى عمال الدولة وموظفيها وعلى مصروفات متفرقة .

وكان بيت المال فى اول الامر ادارة موحدة عليها أمين واحد هو أمين بيت المال ، ثم قسم الى وحدات متخصصة أهمها بيت مال العموم وله فروع فى الاقاليم ، وكان دخل هذا البيت الرئيسى هو زكاة الاراضى الواقعة شرق النيل الازرق وغرب النيل الابيض حتى حجر العسل . وكان يصرف منه على الجيش والموظفين . ثم هناك بيت مال الملازمين ويأتى ماله من الجزيرة ودخله مخصص للصرف على الملازمين وهم فرقة قوية من الجيش بقيادة عثمان شيخ الدين . ثم بيت مال الفىء بقيادة محمد بشير كرار وبيت مال الترسانة وبيت مال الحربية الذى يأتى دخله من جنائن الخرطوم والسواقي المتاخمة للخرطوم وسن فيل الاستوائية ، وهو مكفل بالصرف على الترسانة والورشة الحربية . وبيت مال الطبعية الذى يأتى دخله من ضرائب المحلات التجارية وغرامات وغنائم القمار والخمر ومخالفات السوق ، وقد خصص دخله للصرف على مرتبات محكمة السوق ومنزل ضيافة الامير يعقوب وعلى بناء سور أمدرمان . ثم هناك بيت مال الخمس ، وهو يقوم فى الاصل على نصيب الخليفة من الغنائم اى الخمس ثم اضيفت اليه ابواب اخرى للدخل كالفائض من دخل العملات وايراد الجزائر وأراضى الغنائم والعشور المفروضة على البضائع الواردة من بربر وايرادات الفىء كالمشاريع والمراكب . ودخل هذا البيت يذهب للصرف على بيت الخليفة (١) .

---

(١) مخابرات مصرية ١١/٣/٢٠٠٠ .

والذى يهمننا من هذا الترتيب هو وضع الارض وما تنتجه للدولة .  
ان جنائن الخرطوم والسواقي المتاخمة لها ، وهى من اراضى الغنيمة قد  
أضيفت الى بيت مال الحربية ، وكما لاحظنا من قبل فقد كانت للجنائن ادارة  
متخصصة تابعة لامين بيت مال العموم . أما اراضى الفىء فقد كانت تابعة  
لبيت مال الفىء ، بينما كانت اراضى الغنيمة تتبع ادارات خاصة فى بيت المال  
العمومى أو بيوت المال فى الاقاليم . ولكن أعيد النظر فى ذلك وأضيفت  
أراضى الغنيمة الى بيت مال الفىء ، واليك هذه الوثيقة الهامة والتي تشير  
بوضوح الى ضم اراضى الغنيمة الى بيت مال الفىء : -

« فصدرت لنا الاشارة الكريمة باتباع ما يصدر من قاضى الاسلام . . .  
وقد تصادف أيضا ورود صورة الافتى الشرعى الصادر من المحكمة الكبرى  
لبيت مال المسلمين فى بيان أوجه الفىء وان أطيان الغنائم جميعها صارت فىء  
وتبعت للخمس وعلى ذات الافتى مكاتبة من النور ابراهيم أمين بيت المال  
لنا باتباع العمل به بطرفنا » (١) .

باشربيت المال استغلال الارض وما عليها من عقار ، وكان أول ما بدأ  
به الاستغلال اراضى النصارى والتترك التى صادرها المهدي وعقارات المدن  
ومنقولاتها ، وقد أقر المهدي كما سلف القول مبدءا جعل كل أملاك المدن  
المفتوحة كالخرطوم وبربر غنيمة وأملاك المدن التى أخذت بغير قتال كدقلا  
وكبكاييا فيئا . وقد أصدر أمرا بصدد عقارات الخرطوم ضم به كل المواضع  
التى تنتج المصالح العامة لبیت المال كالدكاكين والوكالات والعصاير  
والطواحين والبنوك (٢) . ثم أصدر أمرا آخر يقضى بأن تكون اموال الميرى  
والذوات والبيوت الكبيرة ومن ضمنها العقارات الى بيت المال (٣) .

والامر بالنسبة لعقارات المدن المفتوحة غير معروف لدينا وليس فى  
الوثائق التى وقفنا عليها شىء عنها ، ماعدا مدينة الخرطوم ، اذ حفظت  
الوثائق شيئا عن عقاراتها وعن جنائنها وعن نصيب المدينة وحققها فى الحياة .  
لقد نزل كبار الانصار فى قصور الدولة وقصور الاعيان فى حى  
المسجد ، أما أهالى الخرطوم فقد جمعوا فى الطرف الجنوبى من المدينة .

( ١ ) مهدي ١٧٥/٥/١ .

( ٢ ) المرشد رقم ٦٢٨ .

( ٣ ) المرشد رقم ٦٣٢ .

وقد خصص قصر الجاركوك للمهدى الذى كان يحل به كلما زار المدينة ،  
وقد وقع الاختيار على هذا القصر بالذات لقربه من المسجد ولاتساعه .  
أما الخليفة عبد الله فقد نزل فى السراى واحتكر حديقته . وقد نزل الخليفة  
شريف فى مبنى الكنيسة الكاثوليكية بينما احتل ابو قرجه ديوان المديرية .  
وقد باشر الانصار بهمة ونشاط ادارة مصالح المدينة التى يحتاجون اليها فعين  
المهدى قريه أحمد محمد حاج شرفى لياشر ادارة الحدائق كما عين خاله  
طه محمد لياشر ادارة الترسانة ، وعين عبد الرحيم الطريفى للمحافظة على  
الجبخانة ومباشرة تعبئة الخرطوش وتصليح آلات الحرب . وقد دارت  
المطبعة بعد قليل وصدرت منشير المهدي وتعليماته مطبوعة .

وقد عين خالد العمرابى مسئولا عن اهالى الخرطوم الذين نجوا من  
المذبحة فجمعوا اولا لحصر الممتلكات والغنائم ثم اطلق سراحهم وخصص  
لهم الطرف الجنوبى من المدينة . وفى مايو سنة ١٨٨٥ أمر الخليفة كل  
القاطنين فى الخرطوم باخلاء المدينة والانتقال الى أم درمان ، وقد استثنى  
الاشراف من هذا الامر وكلفوا بطرد من يبقى من الاهالى وسمى ابراهيم  
البردنين لمراقبة المتخلفين ورفع أمرهم الى الامير عبد الحليم مساعد . ويبدو  
أن الخليفة كان ، على الاقل فى أول الامر ، حريصا على الابقاء على مدينة  
الخرطوم ، فقد وقفت على كتاب منه الى احمد سليمان يقول فيه : « بعلمك  
انى نبهت غير ما مرة بعدم تهديم منزل واحد من منازل الخرطوم على وجه  
العموم من غير استثناء واكدت فى ذلك غاية التأكيد واعلمتك بانه اذا حصل  
من أى أحد هدم بيت واحد فاذا لم تستطع منعه خابرنى به وماتركت لك فى  
هذا الخصوص شيئا . وقد كنت اظن أنك تقصوم فى تنفيذ هذا الامر بهمة  
عالية ولكن بحضورى بالخرطوم ومناظرتى اليه وجدت كثيرا من المنازل  
مهدوما بل وجدت البلد فى بعض المحلات صار خرابا وكل ذلك حصل وأنت  
بالبلد لا منعت من ارتكب ذلك ولا أخبرتنى باقل شيء فى هذا الخصوص .  
على أنه لم يخف على الله أمر الناس الذين أجروا ذلك لما انه ظاهر على  
مساكنهم وقد كان الواجب عليك واللائق بحالك الاهتمام بتنفيذ هذا الامر أول  
صدوره منا لما أنك تعلم انه لا قصد لى غير اجراء ما فيه مصلحة الدين العمومية  
وحق تفرافك هذا أن يأتينى منك أولا قبل خراب البلد لا مكان المدراكه » .

لقد صدر هذا الخطاب فى أغسطس سنة ١٨٨٥ ، وظاهر منه أن الخليفة لم يكن راضيا عن التخريب كما انه يتهم بعض الاشراف ويأخذ على احمد سليمان سكوته على ذلك . وفى ذلك مايعنى ان الاشراف كانوا يقطنون الخرطوم حتى ذلك التاريخ كما يبدو ان بعضهم قد بدأوا يبنون المنازل فى المدينة الجديدة . ثم صدر أمر آخر من الخليفة الى كافة انصار الدين يوجه فيه الى الاستفادة من العقارات ، يقول : « تقدم لنا من الحبيب ابراهيم عدلان يعرف فيه انه من عهد فتوح الخرطوم فيه بعض املاك تخص بيت المال مثل العصاير والطواحين والدكاكين والبنوك جارين تأجيرها لمن يرغبون وتحصيل الايجار المربوط عليها لبيت المال والآن يذكر ان الوكلاء المعينين بالخرطوم خابروه ان بعض الناس يريدون هدم محلات الايجار المذكورة وكذلك بعضا من الناسات المؤجرين لاملاك بيت المال المقدم ذكرها صاروا يتوقعون عن دفع الايجار الى آخر ما ذكره والحال يا احبابنا حيثما ان الاملاك المذكورة معدودة على ذمة الايجار فينبغى ان لا احد منكم يتعدى على هدم محل من محلاتها كلية حيث انه لا اذن فى ذلك وكل من يكون مؤجر محل أو عصارة أو طاحونة فليدفع ما هو مربوط عليها من الايجار بالغ ما يبلغ ولا يحصل توقف من أى أحد كان منكم ومن يرغب الاستيجار من الآن فصاعد كذلك يدفع ما يربط عليه » (١) .

هذه محاولات للابقاء على عقارات الخرطوم والاستفادة منها ، ولكن هل كان من المتوقع أن تبقى المدينة وقد اتخذت أم درمان قاعدة ؟ ان انشاء مدينة حديثة بجوار مدينة قديمة لابد أن يسرع بخراب القديمة وزوالها لان المدينة الحديثة تنشأ على حساب القديمة سواء كان ماديا بأخذ طوبها وأحجارها وأخشابها كما وقع لمدينة سوبا عند انشاء الخرطوم وللخرطوم عند انشاء أم درمان او بانتزاع الاهمية التجارية او الحضارية كما وقع لمدينة القسطنطية عند انشاء القاهرة ولمدينة سواكن عند انشاء بورسودان ولمدينة بربر التاريخية التى اضعفها ظهور عطبرة ، فضلا عن ذلك فان اهمال أمر الخرطوم يبدو أمرا منطقيا بعد الخلاف الذى وقع بين الاشراف والخليفة لان سكانهم هناك يرمز الى عصبيتهم وإلى مكاتتهم العالية . ومن الملاحظ

أن الانصار كانوا على وجه العموم يعزفون عن المدن القديمة لكونها لا توافق طبيعة تجمعاتهم العسكرية والقبلية وتقسيماتهم ، وقد ظل الانصار بعد فتح الالبيض فى معسكر الجزارة الذى انشأوه عندما كانوا محاصرين للالبيض ولم يدخلوا الالبيض الا بعد الحريق الذى أتى على المعسكر ، وهذا شبيه بما فعله المحاربون العرب عندما انشأوا مدينة الكوفة على مبعدة من مدينة الحيرة • ويجب أن نذكر أن الخليفة نهم فى هذه الفترة على مدينة أخرى قاومت الانصار مقاومة عنيفة وهى سنار وأمر بتخريبها تخريبا تاما •

وبالاضافة الى هذا العامل جاءت نقمة الخليفة على الاشراف وتقلهم الى أمدرمان ثم نقل المصالح العامة كلها الى العاصمة الجديدة ولم يبق فى المدينة الا عدد من الطوابى الحربية •

### ادارة جنائن الخرطوم

كون المهدي ادارة خاصة لجنائن الغنيمة بالخرطوم وولى عليها قريبه أحمد محمد حاج شرفى وجعله تابعا لامين بيت المال • واليك أمر تأسيس هذه الادارة :

« ان الاعتماد على الله وعليه المعول والتكلان • وحيث ان من الذى رزقه الله لنا الجنائين وتذاكرنا فى ذلك مع خليفة الصديق واخوانه ان تقوم بنظارتها وتقوم لكل جنينة قيم يقوم شأنها وتخرج من لم يوافق وتقيم عليها من يوافق مع الشورة فى ذلك مع أمين بيت المال احمد سليمان كونه المنوط بذلك والملتزم براحة المسلمين فى خصوص ضرورياتهم فليجرى العمل كما اشرنا به المذكور أحمد اميننا فى مصالح المسلمين ولزم من أمرنا هذا ان كل من رأيت عزله من جنينة لما رأيت من عدم صلاحيته ان يرجع عما كان فيه ويمثل حيث ان صلاحه فى ذلك ورزق الجميع على الله • واوصى على المذكور بالهمة الكاملة فى هذا الشأن مع الفراغ من العروض النفسية لارادة رب البرية والانابة الى الدار الاخرية حيث ارانا الله من العبر ما يغنى العاقل ويزهده الفاضل ويصير الكامل ، وأوصى الناظر للامر هذا لا يطمع فيما نهى عنه ولا يأسف على فواته حيث ان ما عند الله خير وأبقى » (١) •

(١) المرشد رقم ٥٣٩ كتاب الاحكام ص ٦٩ ، مخطوط باريس ٣ ص ٣٥

— قلت : التاريخ فى المصدر هو ١٣٠١ وهذا خطأ لان الرسالة صدرت بعد سقوط الخرطوم فى يد المهدي ومصادرة ما بها •



وقد اُضيف الخليفة الى هذه الادارة السواقى التى كانت بأطراف مدينة  
الخرطوم وضواحيها وسمى الادارة الجديدة بيت مال الترسانة والورشة  
الحربية ، أى ان ما تنتجه هذه الجنائن والسواقى قد خصص للصرف على  
انورشة الحربية والترسانة ، وقد اتخذ الخليفة هذا الاجراء عند خلق الادارات  
المالية المتخصصة بحيث تقوم كل ادارة بالصرف من دخل معين على قطاع  
معين من أوجه الصرف •

لقد تصرف الانصار حيال ارض الغنيمة والقيء بعدة أوجه • فقد أعطى  
المهدى بعض الانصار قطعاً من هذه الاراضى للاستفادة منها دون أن يبين  
ما يعود على بيت المال من هذا العطاء ، ويبدو من أسلوب العطاء انه كان  
عطاء مؤقتاً يستغل به الشخص الارض دون ان يمتلكها او يحوز عليها ،  
وانما كان ذلك للمتصلين بالمهدى والمقربين اليه • ومثال ذلك طين أحمد باشا  
بالكاملين التى صادرها المهدى بحكم انه من املاك الترك ، فقد اعطاها  
المهدى الى الطيب نور الدايم ، ويبدو ان ذلك كان لعلاقته القديمة بعائلة  
نور الدايم ومحاولة منه لتكريم هذا البيت الدينى • يقول المهدى فى خطاب :  
ان طين احمد باشا الكاين بجهاتكم قد اذنا اخانا الطيب نور الدايم ان  
يزرع فيه ان أراد زراعته من نحو الاوامات وغيرهم فلا يتعرض له احد فيما  
يريده وبأى جهة منها شاء فليزرع كمايته - ٢ ربيع أول سنة ١٣٠٢ (١) •

وقد فعل مثل ذلك الخليفة عبدالله ، واعتبر هذا الاجراء من باب  
الاحسان والتفضل • وهناك سجل فى دار الوثائق يسمى دفتر الاحسان  
سجل فيه كتاب المهدى والخليفة الخطابات التى صدرت منهما فى هذا  
الباب فى موضوع الارض وغيره •

ويبدو أن العطاء بهذا الوجه كان كثيراً • وقد تضايق إبراهيم عدلان  
أمين بيت المال من كثرة المستفيدين منه فقيده فى حدود من يحملون أوامر  
مكتوبة بها من المهدى أو الخليفة (٢) •

---

(١) صادر رقم ١ ص ٣ •

(٢) مهدية ٧٩/١٩/١ •

وفى حالات أخرى أعطيت أراضي بيت المال الى الجهادية وعامة الانصار دون مقابل حتى يستفيدوا من محصولها فى المعاش وفى علف الخيول • ومثل ذلك ما أعطى للجهادية بقرب أمدرمان (١) وبعض الاطيان التى استولى عليها الانصار فى القاش بعد فرار اهلها الى سواكن والدقا (٢) • ومنه أطيان ولد الفحل بجزيرة الحلفاية التى غنمت وأعطيت للامير عبد المولا صابون (٣) • وهناك عدة سواقي ومساحات شاسعة من أراضي بيت المال أعطيت للانصار بمنطقة دنقلا ودار الشايقية (٤) ، وتحفظ دار الوثائق المركزية بمجموعة كبيرة من سجلاتها السنوية • وهذا النوع من العطاء لا يحصل بيت المال على نصيب من انتاجه ، مثله فى ذلك مثل ما يعطى من باب الاحسان والتفضل لمن يرى المهدي أو الخليفة أنه أهل لذلك •

وكان من أرض الغنيمة أو الفىء ما يعاد لصاحبه اذا ما عفا عنه المهدي أو الخليفة وأمرأ بأن تعاد له ممتلكاته ، وفى هذه الحالة لا يحصل بيت المال من انتاجه الا على زكاة الحبوب باعتبار انها فى حكم الملك الخاص •

وفيما عدا هذه الانماط الثلاثة كان بيت المال يباشر الاستغلال ، وهو يكون بواسطة أناس يزرعون الارض ويعطون جانبا من المحصول لبيت المال حسب نظام كان يعرف بالتزرعة ، وهو أن يقسم المحصول بين صاحب الارض وبين الفلاح الذى يقوم بزراعته • وقد ترك تحديد نصيب بيت المال لتقدير الامير أو العامل أو الامين الذى يباشر أمر أراضي الاقليم ، وبالطبع فان نصيب الخزينة كان يرتفع كلما كانت الارض خصبة وزاد الطلب عليها من قبل المؤجرين • ففى خطاب الى على مريمى يقول الخليفة : « حيث ان اطيان الغنائم بجهتكم كثيرة جدا وتركها سدى لا يصح فينبغى ان تزرعوها بمعرفتكم بالنصف لبيت المال وتحرروا لنا كشف بمقدارها جميعا من زراعة وسواقي... ووضحوا كل شخص يزرع ساقية او بلاد من اطيان » (٥) •

( ١ ) مهدية ٩٥/١٥/٢ •

( ٢ ) مهدية ١٧٥/٥/١ •

( ٣ ) صادر رقم ٢ ص ١١٦ •

( ٤ ) أنظر خطاب عبد الدايم بدر الى يونس الديكيم ادناه •

( ٥ ) صادر رقم ٢ ص ١٦٨ •

ويقول في خطاب الى العباس بدر « وحيث ان الاطيان الموضحة بعاليه هي بجهتكم فينبغى تزريعها بمعرفتكم لمن يرغبها سواء كان بالنصف أو الربع لبيت المال » (١) وفي مكان آخر نجد ان بيت المال حصل على ثلث المحصول : « واعطاهم النور ابراهيم باعطاهم والمزارعين ثلثي محصول مزارع اطيانهم الغنيمة واكتفينا لبيت المال ثلث المحصول فقط . واصل الطين فضل تحت حيز بيت المال لعدم وجود أمر كريم بالعفو عنه » (٢) .

وفي حالات اخرى نجد الاوامر تشير الى تأجير الاراضى الى منتفعين بدون ذكر الانصبه ، وبالطبع فان تحديد المقدار قد ترك للمسئول المباشر . ان نصيب بيت المال من محصول ارض الغنيمة والفىء كان وافرا ، وهناك بيانات كثيرة عن مقاديره في المستندات المالية المحفوظة بدار الوثائق . وقد رأيت أن أنقل البيانات التالية على سبيل الاستدلال : —

يذكر محمد خالد زقل عندما كان عاملا على دقلا انه اتفق مع رؤساء المنطقة على تحصيل المربوط عن دار الشايقية ودقلا وسكوت والمحس فبلغ ما يخص بيت المال من الزكوات ١٤ ألف اردب وما بلغه من الفىء ٨٠٠ ألف اردب (٣) . وبذكر في خطاب آخر انه مرسل الى الخليفة (٣) ألف اردبا منه (٤) وجاء في كشف ان مقدار أراضى الفىء باقليم دقلا ، أى بين مروى والحفير ، كان فى سنة ١٣١٣ يبلغ ٣٤٩٠ قطعة ، وانها كانت فى سنة ١٣١٠ تبلغ ٣٥٢ قطعة .

وقد اخترت من محررات بيت مال دقلا هذا المحرر لبيان مقدار الاراضى وطريقة التصرف فيها : —

بعد الدياجة : سيدى انه على مقتضى امر سيادتكم الصادر للداعى رقيم ٤ رجب سنة ١٣١٠ شرحا على الوارد للسيادة من بيت مال العموم قد تنبه بتحرير كشافين احدهما بالاطيان والسواقى العادية والنخيل الكاين بجهة

( ١ ) صادر رقم ٧ ص ٤ .

( ٢ ) ٧٩/١٩/١ .

( ٣ ) مهدية / / ٣٧ .

( ٤ ) مهدية / / ٨١ .

دثقله من واقع الكشفوفات الموجودة ببيت المال سنة ١٣٠٩ ما هي الأطيان يتوضح عنها الموجر لغاية تاريخه قلم وصفه الاجره ومقدارها والمعتبر أخذه عليها باسماء الناسات الموجرين والخالية عن الايجار قلم ودواعى فضولها بدون ايجار والسواقى يتوضح عنها ان بها جناين ام لا وما هو مقرر اخذه عليها سنويا واصحاب ملكها والنخيل باسماء أربابه والمعتبر فيه وكشف تانى بمقدار المراكب الموجودة ويتوضح بها القديم لغاية سنة ١٣٠٩ وما استجد بعده ما هي ذوات الحمائل توخذ قلم ويتوضح ما هو داخل من ثمراتها لبيت المال ومعادى المشاريع الصغار قلم وما هو مقرر اخذه عليها بوضاحة اسماء اربابها اسم مركب مركب معدية معدية لآخره والحال سيدى انه ما كان كشف الاطيان والسواقى الموجودة ببيت المال وجد لغاية سنة ١٣٠٥ بمقدار العدد فقط ولا يعلم فيه الماجرين والخالية عن الايجار كان صار تعيين مخصوصين للجهات ونسخ لهم صورة الوارد من بيت مال العموم للوقوف على حقايقها والاجرى بحسب الصفة المطلوبة فقد كان واحضروا كشفوفات بجميع الاطيان والسواقى العادية بجيهاث دثقله بما فيه الموجودة ببيت المال لغاية سنة ١٣٠٥ واتضح من الكشفوفات ان مقدار اطيان السواقى عدد ٣١٣ (وكسور) (١) فالجميع بهم جناين ومنه الماجر عدد ١٢ (وكسور) (١) والمزروع بمعرفة الانصار عدد ٦١ (وكسور) (١) وزراعة الاهالى بدون أجره عدد ٢٦ (٢) (وكسور) (١) والبور الخالى عن الايجار لعدم وجود الراغب لهم بسبب عدم تتاج المحصولات بهم لجهات اطيانهم عدد ٢١٣ (وكسور) (١) والاطيان عدد ٣٧ (وكسور) (١) منه الماجر عدد ٥ وزراعة بمعرفة الانصار ولم مور عليها الاجره عدد ٣ وزراعة الاهالى بدون أجره عدد ٢١ والبور الخالى عن الزراعة لداعى عدم وجود الراغب بسبب عدم تتاج المحصولات بهم عدد ٨ (وكسور) (١) مجملة هذا وهذا سواقى عدد ٣١٣ (وكسور) (١) والاطيان عدد ٣٧ (وكسور) (١) ويتحرر بذلك كشف مخصوص وايضا تحرر بمقدار النخيل وبلغ مقداره عدد ٤٠٨٠١ (وكسور) (١) من واقع

(١) تذكر الوثيقة هنا الكسور بالرمز الحرفى وقد استبدلنا ذلك بالإشارة

بلفظ كسور .

(٢) يبدو انه كتب ٢٧ ثم عدله الى ٢٦ .

مفردات الاسما خط خط ومن ذلك جارى تسليم حقوق الاهالى الذين كانوا متغيين حال درج نخيلهم ضمن الفىء ويحضروا من غيابهم بمقتضى اوامر سيادتكم المشار بالتسليم طبق اشارة سيد الجميع خليفة المهدي عليه السلام واما المعتبر على النخيل وهو انه لم معتبر عليه شىء بل ان عند حلول كل اوان المحصولات جارى تحصيله بحسبما ينتج من النخيل عند المندوبين بالجهات ويورد منهم بشون المركز كما واضح مقدار المتحصل من ذلك بقرين كل خط واما المتحصل من نخيل الفىء بخط سكوت جارى صرفه لانصار الرباط بصوارده وايضا تحرر كشف بمقدار المراكب الموجودة وبلغ قدرهم ٢١٧ منها ذوات الحمائل عدد ١٤٤ الى القديم لغاية سنة ١٣٠٩ عدد ١١٣ والمستجد بعده عدد ٣١ ومعادى المشاريع الصغار عدد ٧٣ منها القديم لغاية سنة ١٣٠٩ عدد ٥٥ وما استجد بعده عدد ١٨ واما المراكب ذوات الحمائل ليس داخل من ثمراتها شىء لبيت المال الداعى عدم خدامتهم بامتنعة برانية وفضولهم فقط لنقل ارزاق المجاهدين من فروع الجهات لحد المركز وكذا معادى المشاريع الصغار لم مقرر اخذه عليها شىء لكون واصل شياهم من اصحابهم على قبول الاجر احتسابا لمرضات الله تعالى فى تعدية الانصار والاهالى ١٠٠٠٠٠ (١) وتعديهم للاهالى ارباب السواقى الذين موجود تحتهم المعادى من الشرق الى الغرب والجزاير جارى تحصيل من كل ساقية عمرانه من سواقى الجزاير اربعة عشرة قراريط سنوى ومن سواقى بر الشرق فى كل ساقية ٣ قراريط ومن سواقى الغرب عن كل ساقية قيراطين يورد لبيت المال وهكذا جارى التحصيل من السواقى العطلانه من كل ساقية قيراط واحد بحسب تناجاتهم وهلم على هذا المنوال اما السواقى الخالية من التعديات لم يقرر عليهم شىء هذا ولذا اقتضى عرضه لسيادتكم والثلاثة كشوف أى كشف الاطيان والسواقى وكشف النخيل وكشف المراكب قادمين من طيه نروم من بعد تشريفهم بانوار المطالعة يجرى ما يوافق براى السيادة هذا سيدى والسلام (٢) .

---

(١) هنا كلمة غير واضحة .

(٢) مهديّة ١/٢/٦٣/٢ .

ذكرنا ان بيت المال كان يحصل على العشر او نصف العشر من محصول الاراضى المملوكة للأفراد وانه كان يحصل مقدارا من محصول اراضى الفىء والغنيمۃ • ولكن كيف كان يتم ذلك ؟ كان يتم ذلك عن طريق أناس يعهد اليهم الامر من قبل بيت المال وهم يسمون عمال الزكوات أو عمال الحقوق وهم تابعون لبيت المال ويتلقون مرتبات اسوة بسائر من يعملون فى سلك الدولة ، اى ان دخلهم لم يكن مرتبطا بمقدار ما يحصلون ولم يكن لهم جعل مما يجمعونه ، وهذا بخلاف ما كان سائدا فى التركية وما هو سائد الآن ، اذ ان لشيخ القرية نصيب مما يجمعه من ضرائب الارض والنبات • وربما اوكل أمين بيت المال او الامير جمع الزكوات من المحاصيل لاعيان المنطقة وشيوخها فيجمعونها لبيت المال دون ان يكون لهم نصيب منها •

وتفيدنا الوثائق بجملة من المشاكل التي اعترضت عمال بيت المال عند تحديد ما يخص بيت المال . فعامل الجزيرة الذي سلفت الإشارة اليه يسأل المهدي عن الانصبة بالنسبة للذين يعملون في ساقية واحدة وتختلف علاقاتهم في العمل بما يؤثر في الانصبة ويرد عليه المهدي : « فان الساقية ان كانت لرجل واحد فتؤخذ منها الزكاة اذا بلغت ما فيه النصاب كالمشروع ، فاذا كانت لجماعة مشتركين فيها وهي بينهم لا يقسموها الا يوم حصادها فتؤخذ الزكاة من جملتها ، والا بان كانت الساقية لجماعة مشتركين فيها ولكن لكل واحد منهم سابق لنفسه ببهائمه وخدامه ومتفرقة خدمة الجميع وكل منهم ينتج لنفسه فتؤخذ زكاة كل واحد منهم وحده اذا بلغ النصاب الشرعى والا فلا » (١) ومن العاملين في دقلا نحصل على بيانات فريدة في اسلوب التحصيل :

يقول الخليفة في خطاب الى عبدالرحمن النجومي : « ان جوابكم الذاكرين فيه كيفية معاملة الاحباب الذين كانوا سابقا بدقله مع اهالى البلد من اخذ حقوق الله بموجب الثلاثة حيضان وقياس بلقى الساقية عليها واستحسنكم لذلك نظرا لراحة اهالى الزراعة الى آخر ما به وصل وفهم والحال يا حبيبنا مادام ان معكم نائب شرعى وهو الحبيب عثمان عبدالمطلب فينبغى ان تعرضوا امر ذلك عليه وما يكون موافق الحق وتتفقوا عليه معه اجرؤا العمل بمقتضاه » (٢) ثم يعالج نفس الامر في خطاب آخر ويقول :

« ان جوابكم المورخ ١٣ رجب الذاكرين فيه كيفية سواقي دقلا وان لا يمكن حصادها مرة واحدة بل ( تتباعد ) في الحصاد ولاحتياج اهلهما فكلما بدا صلاح شئ يحصدوه ويتقوتون به ولو امروا بحفظ الذرة يبدو صلاحه لحين استكمال المتأخر ومنعوا عن تعاطيه لاجل معرفة نصاب الزكاة منه يحصل عليهم ضرر شديد فى ذلك ولا يطيقوه ولهذه المناسبة قد عاملوهم الاخوان قبلكم وهم الحبيب محمد الخير عبدالله خوجلى وجماعته بوجه معلوم وذلك لعدم التضييق عليهم على حسب رضاهم وهو انه كلما استوى طيب شئ من سواقيهم تركوهم يحصدوه ويتصرفون فيه الى ان يبقى آخر

(١) المرشد راقم ٣٠٢ .

(٢) صادر رقم ١٣ ص ١٦٧ .

انساقية فبعد ذلك يأخذون منها ثلاثة حيضان احدهما اعلى والثانى وسط  
والثالث دون فيدرسوها ويعرفون مقدار محصولها وينسبوه لجميع حيضان  
الساقية المزروعة يعملون حبالها ويأخذون منها حق الله تعالى على مقتضى ذلك  
ووجدتم اهل البلد راضين بذلك وكذلك عقبوه الاحباب مصطفى جباره  
ومن معه وعاملوهم بذلك وتعرفوا ان الحبيب محمد عبدالحكم بعد وصوله  
بطرفكم اخبركم بطلبنا لايضاح ما كان عليه العمل فيها مدة الحبيب محمد  
الخير وعلى ذلك حررتم هذا الى آخر ما به وصل بطرفنا وفهمناه والحال  
ياحبيينا مادام ان الامر كما ذكرتم وهذا الكيفية فيها راحة المسلمين وعدم  
تضييق عليهم فليكن اجراء العمل على حسب ما هو جارى الآن من اخذ حقوق  
الله تعالى على حسب الثلاثة حيضان والسلام» (١) •

وعرض علينا يونس الدكيم وجها آخر فيقول : انه بحالة ما كنا بدتقلا  
بالمدة الابتدائية كنا لم نأخذ من عموم الاهالى شيئا عن مزارعهم ماعدا صنف  
العيش والسلفية التى كان مجريها قبلنا مع الاهالى النجومى فقط • والآن  
وجدنا كافة المزارع واصناف الحبوب جرى حصرها بجميع الجهات وتقرر  
عليها شئ معلوم لبيت المال وصار رصده بالدفاتر وتعين من طرف المكرم  
محمد خالد المناديب اللازمة لتحصيله من كل خط من واقع ما فى الدفاتر •  
وتلك الاصناف منها ما يتحصل بذاته ومنها ما تقرر عليه تقود نظير قيمته •  
فاما ما هو مقتضى تحصيله بذاته فكالعيش والقمح والشعير والبول المصرى  
والوريق والترمس وعيش الريف والدخن وما يتحصل ثمنه بدلا عن ذاته  
كاللوبيا والقشوش باصنافها قشوش لوبيا وقمح وعيش وشعير ودخن وفول  
وترمس وهكذا الى آخر اصناف الحبوب فهذه مجعول مع الاهالى تقود  
نظيرها تتحصل منهم مع اصناف الحبوب بمعنى انه لو كان على احد من  
الاهالى اردب واحد لبيت المال فى حق الله يتحصل من الشخص المذكور ريال  
واحد واربعة غروش قيمة القش ففى كل اردب مقتضى تحصيله لحق الله تعالى  
اربعة وعشرون غرش وهلم جرا وكلما زاد عن ذلك فسنحاسبه وكل هذه  
الحبوب والنقود لم يسبق منا فى مدتنا الابتدائية ربطها على الاهالى



ولا تحصيلها من احد منهم وحيث اننا قد وجدناها بالدفاتر وسبق تحصيلها من عموم الاهالى عند محمد خالد وسيادتكم امرتونا باجرى ما كان عليه المذكور فلا نرى بدا من اتباع الاجراء بموجبها (١) •

ومن بربر يقول النور ابراهيم : « العادة الجارية من قديم بهذه الجهة يتخذ من كل ساقية حيضان معلومة نظير زكاة المزارع » (٢) •

---

(١) مهدية ٢٦٣/٢٣/١ •

(٢) مهدية ٤/١٩/١ •

نزاعان بين بيت المال وآخرين

نسوق هذين النزاعين على سبيل المثال حتى تظهر صورة النزاع بين الدولة والافراد اذا ما كان النزاع بعيدا عن الصراع السياسى . لقد وقع النزاع الاول فى اقليم بربر بين بيت المال وبين أهل المنطقة وهم الذين يشير اليهم الخليفة فى هذا الخطاب بالقرارى . وقد أوضح الخليفة ان النظر فى الدعاوى قد أوقف بسبب حالة الجهاد حتى يتم فتح دنقلا وعرض ان يرجأ النظر فى الدعوى حتى نهاية الحرب . والا فيقدم أهل المنطقة الى أمدرمان فينظر فى قضيتهم . هذا عن النظر فى النزاع ، اما عن استغلال الارض فان الخليفة يرى الا تترك بورا ويشير بان تعطى للبدوى العريق ليزرعها ويدفع عنها نصيب التزرعة لمن ثبت له ملكية القطعة ، فاذا كانت لاهالى القرى تكون الاجرة « حسب الجارى بالبلد » اما اذا كانت لبيت المال فعليه مقدار لا يحدده الخليفة ويترك تقديره للعامل . ومعلوم من هذا ان العطاء للبدوى مؤقت للاستفادة حتى يقطع فى الامر وان الارض تسلم للاهالى اذا ثبتت لهم .

يقول الخليفة : « تقدم لنا من الحبيب احمد محمد شرفى فى خصوص طين معرف انه خاص بيت المال المسلمين اطلعكم عليه كافى وحيث حببى ان امور مديرية بربر متوقعة لحد فتح دنقلا والآن اوان بسور ولا يصح فضول الاطيان بغير تخضير فينبغى منع المتعرضين لهذا الطين وتسليمه الى وكيل احمد شرفى ، البدوى العريق ، ان كان بذاته او يتعين له وكيل لاجل التخضير ، حتى ومن بعد فتح دنقلا والالتفات للقضايا ان ثبت الطين المذكور لبيت المال كان بها وليؤخذ ما خص بيت المال من المذكور وان ثبت الطين للقرارى فالمذكور يعطى لهم اجرة الطين حسب الجارى بالبلد مع اعطائهم الطين بالحدود والمقدار ويفادنا بذلك . وان حضروا القرارى المذكورين هنا للنظر فى دعويهم فلا مانع . ومن ما ثبت لواحد منهم تعطى الاجرة والطين لمن يستحقه كما سلف الذكر آنفا سوى ان كان لبيت المال او القرارى المذكورين » (١) .

أما النزاع الثاني فقد وقع فى بربر أيضا وكان أبطاله من الامراء المرموقين وهو بصدد ارض غنيمة وتمويل زراعتها • يقول الامير محمد عثمان ابوقرجه : -

« انه منذ وجودنا ببربر كنا زرنا ارضية من اطيان بيت المال حتى نتجت واصلحت صار قيامنا من تلك الجهة وتركنا أحد اخواننا ليقوم بأمر حصادها والآن وردت لنا مكاتبة من المكرم محمد الزاكي عثمان علمنا منها دخول كافة عيش زراعتنا المذكورة بيت المال وبلغنا انه حصل تعريف للسيادة فى شأنها بغير الواقع على ان الاطيان من طين بيت المال والتواريب من بيت المال والخداما من رقيق غنايم والحال سيدى نعلم ان الاطيان هى حقيقة فىء وكان ظننا ولو كان بالجهة ندفع ما خص منها بيت المال والباقي فهو من نفسنا • واما عن الخداما فانه عند حضورنا ببربر لم يكن معنا رقيق غنايم مطلقا ولم نجد فيها منه شيء • وان ذات توابعنا كانوا بتوكر وكنا فى كل يوم جارين تاجير نحو الخمسين نفر وأقل وأزيد للمعيش والزراعة وندفع الاجرة من طرفنا حتى انتهى » (١) •

ومن واقع هذا الخطاب نقول ان الارض التى زرعا محمد عثمان ابوقرجه من اراضى بيت المال وهو بذلك عليه حق التزرع ليدفعها لبيت المال • وفى هذه النقطة يقول ابوقرجه انه كان يعتزم ان يدفع التزرعة لبيت المال الا انه سافر قبل ان يأتى أو ان الحصاد : « والحال سيدى نعلم ان الاطيان هى حقيقة فىء وكان ظننا ولو كان بالجهة ندفع ما خص منها بيت المال » • وهذه نقطة وجيهة لا نستطيع ان نطعن فيها حتى ولو لم يكن ابوقرجه صادقا فيها • والنقطة الثانية هى طريقة تمويل الزراعة • لقد اتهم محمد الزاكي عثمان عامل الخليفة ببربر اباقرجه بانه استغل امكانيات بيت المال من بذور ورقيق ولذلك استولى على المحصول كله و اضافه لبيت المال • وقد استأنف ابوقرجه لدى الخليفة وذكر انه قد استأجر عمالا ليقوموا بهذا العمل واستشهد بأنه « عند حضورنا ببربر لم يكن رقيق غنايم مطلقا ولم نجد فيها منه شيء » ويبدو من عدد العمال الذين ذكر انه استأجرهم ان قطعة الارض كانت كبيرة • ويلاحظ انه لم يذكر شيئا عن التواريب •

وفيقيدنا مساعد قيـدوم عن واقعة اخرى لنفس العامل : « ان مزارع  
المكرم محمد عثمان ابى قرجه قد صار حصادها فبلغت اربعة وخمسون اردب  
بعد اخراج زكاته ستة ارادب وبالنسبة لتضرر الجهادية صرفنا لهم منه  
النصف ، والنصف اعطيناه لسراريه لموتتهم لما ان هذا الزرع كان حرثه  
وخدمته بواسطة الجهادية فلذا قد رفعت هذا الامر لوليه » (١) • ويبدو من  
ذلك ان مساعد قد اخذ عن المحصول العشر وبذلك اعتبر الارض وكائهما  
ملك لابي قرجه • ثم انه تصرف فاعطى النصف لسراريه واعطى النصف  
الآخر للجهادية ، وليس من حجة لذلك الا تضرر الجهادية • وهذا فى نظرى  
نوع من المكايـدة اذ أن الخصومة بين ابى قرجه وبين مساعد كانت شديدة  
وقد قصد مساعد ان يمنع خصمه من الاستفادة من محصوله •

### الارض المجاورة وحق الارتفاق

لقد وردت فتوى عن الارتفاق ولاهية هذه النقطة ننقل نص  
السؤال ونص الفتوى عليه (٢) •

تساءل أحد نواب المهدي ويدعى عبد الله المحجوب بن احمد : « رجل  
له بقعتين ارض ووسطها شخص مجاور لهما ورب البقعتين ضرب ساقيه على  
احد بقعته وأراد أن يجرى الماء بالجدول على ارض مجاوره • فهل له ان يمر  
بالجدول المذكور على ارض مجاوره بدون رضاه لحقه ضرر جاره وكبير  
ضرره اذا منع ام لا » •

وقد رد عليه احمد على قاضى الاسلام ، وكان ذلك بعد وفاة المهدي  
على الارجح ، بالتالى : « صاحب البقعتين الذين بينهما ارض شخص آخر  
وضرب له ساقية على احد بقعته واراد توصيل الماء بالجدول الى آخره فله  
أن يجره على بقعة جاره نظرا لارتكاب أخف الضررين ولو تأذى جاره  
بذلك فليس له ان يمنعه » •

---

(١) مهديـة ٢٥/٣/١ •  
(٢) مخطوط توشكى ص ١٢٩ •

## أمد الحيازة

وهذا أمر شغل الامراء وعمال المناطق نظرا الى كثرة القضايا واختلاف أوجه الدعاوى . والنقطة الرئيسية فيه ان للحايز الذى يبقى على الارض سبع سنوات أو أكثر حق امتلاكها وليس للمالكها الاول ان يطالب بها . ومن هذه القاعدة تأتي عدة اسئلة فرعية ، ولعل اولها واهمها هو وجود المالك أو غيابه ، فاذا كان مقيما فى البلدة تقيّد بهذا الامد ولا يحق له ان يطلب بملكه السابق اذا فاقت حيازة الحايز سبع سنوات . اما اذا كان غائبا فمن حقه ان ينظر فى دعواه . ثم ماذا يكون الامر اذا كان غائبا ثم حضر ثم غاب ليطالب بالارض . لقد أفتى احمد على بعد وفاة المهدي بأن ذلك يعتمد على طبيعة عودته واقامته فى بلده ، فاذا كانت الإقامة توطنا ارتبط بالامر وتقيّد به اما اذا كانت الإقامة لفترة قصيرة ولم تكن بغرض التوطن فله حق المطالبة وقضية أخرى تتصل بالحايز وهى المسألة التالية التى طلب عبد الله المحجوب الافتاء فيها : اذا لم تكن حيازة الحايز مستمرة بحيث انقطعت لفترة بسبب تخليه عن الارض . وقد أجاب أحمد على بأن ذلك لا يقبل اذ يشترط ان تكون الحيازة مستمرة على مدى الامد المقرر لان الحكمة من الامد هى التوطن والاستقرار . وقد تساءل عبد الله المحجوب نفسه عن موضع الامد بالنسبة لدعاوى الميراث فى الارض وغير الارض فأجاب أحمد على بأن الدعاوى لا تقبل فيها بعد أمد الحيازة . (١)

## الشفعة

وهى حق الجار فى تملك الارض أو العقار المقصود ببيع جيرا على مشتريه بدفع الثمن الذى قام عليه العقد . وقد تساءل عبد الله المحجوب عن صاحب الحق فى الشفعة على الارض والدور : هل هو الشريك فقط أم هو للشريك والجار معا . وقد أجاب أحمد على عن ذلك بأن الشفعة للشريك فقط .

(١) مخطوط توشكى ص ١٢٩ .

لقد صحبنا المهدي والخليفة واعوانهما هذه الصحبة الطويلة ورأيانهم ينظرون الى الارض بأوجهها المختلفة كالملكية وأبعادها والحيازة والشفعة والارتفاق وحق الاستغلال من قبل الافراد ومن قبل الدولة ومشاكل الحدود وأسلوب الادارة وما الى ذلك . ولعلنا نلاحظ في هذه الصحبة انها لم تكن دائمة ، وهذا يعزى الى أن الوثائق الخاصة بالارض قليلة وما وجد منها لم يجمع وينظم ويدرس بحيث يفيد بحثا منضبطا لادارة الارض . ولكننا على أى حال نرى أن المواقف التي شاهدها تكفى لاعطاء فكرة عن نظام الارض في المهديّة ونظرة الانصار اليها وعلينا ان نترك لمن يأتي بعدنا استقصاء كل الوثائق المتاحة - وبالاخص وثائق ادارات بيت المال - واكمال ما وقفنا دونه .

ولعلنا نلاحظ أيضا مبلغ اهتمام المهدي وأعوانه بمسألة الارض ومشاكلها واحكامها ، وهو اهتمام ينبع تلقائيا بحكم ان الارض تقع ضمن اهتمامات المهدي الكبيرة مثلها في ذلك مثل اقامة العدل ومنع الموبقات واقامة الشعائر وكل ما يؤدي الى مجتمع المآخاة الدينية ، واهتمام يأتي بحكم العمل والاشراف على مصالح الخلق وحقوقهم وتنظيمها وحفظها .

ويمكننا ان نقسم اتجاهات المهدي وأعوانه في ذلك الى ثلاثة مناح ، منحي اداري ومنحي قضائي ومنحي تشريعي : -

### المنحي الاداري

وهو الجانب الاداري الذي يخص دخل الدولة من الارض . والارض هنا نوعان ، نوع يفرض على انتاجه سنويا أو موسميا ضريبة في الجبوب تسمى الزكاة وواجبات عينية كالقش ، وهذا هو الملك الخاص ، والثاني أرض الغنيمة والفيء ، وهي ملك الدولة وتؤجر لمزارعين مقابل نصيب يتصاعد أو ينخفض تبعا لخصوبة الارض وظروف الاقليم . ويحصل بيت المال منه على نصيب أكبر مما يحصل عليه من الملك الحر لان الضريبة عليها تتفاوت من الربع الى نصف المحصول . ومن هذا النوع ما يعطى بغير ضريبة اذا كان المنتفع منقطعا للجهاد كالجهادية أو أهلا للتكريم من الاعيان .

وهنا نلاحظ تداخل امور ثلاثة : أولا العامل الاسلامى وهو الذى يحدد طبيعة الارض وما يعود منها ويحدد الانصبه المفروضة ، ثانيا العامل المحلى وهو فى التفاصيل الصغيرة نحو كيفية تقدير محصول الساقية ، والعامل المأخوذ من النظام التركى فيما يختص بهيكل الادارة كاقلام الادارة ونظام ضبط الاملاك الخاصة واملاك الدولة •

### المنحى القضائى : -

أما المنحى القضائى فهو ينظم طريقة التقاضى والنظر فى المظالم والجوانب التى يستند عليها القضاة فى اصدار الحكم ، وقد صدر ما يخص هذا الجانب فى شكل توجيهات من المهدي والخليفة الى العاملين فى القضاء والادارة أو فى شكل فتاوى •

### المنحى التشريعى : -

لم يكن من غرضنا هنا الكلام عن التشريع بحد ذاته أى الصياغة والضوابط الفنية التى تلازمه مما يدخل فى باب الدراسات القانونية وانما نقصد الاهداف الانسانية التى يصدر من اجلها التشريع ، وتنظيم حقوق الخلق وواجباتهم والتنسيق بين رغباتهم وموازين العدل • ومن هنا كان الاهتمام بالحيازة والملكية والرهن ومدى ما يعود منهما من فائدة والى من تعود •

وينبغى ان نتذكر دائما ان المهدي يعمل فى اطار الاسلام وانه مقيد فى تشريعاته بالنظم الاسلامية ، وانما يأتى تصرفه فى حدود فهمه الوجدانى لهذه النظم ازاء مشاكل مجتمعه ومتطلباته ويحاول ان يسير بهذه النظم الى تقييد حقوق القوى ليعطى المجال للمعدم ويمنع استغلاله • وقد ظهر اثر هذا المنحى فى ثلاثة امور :

### (١) الرهن

لرهن وجهان ، أحدهما أن يرهن زيد شيئا لعمرو بشرط أن ينتفع عمرو بما يغله هذا الشيء حتى يوفى زيد ما اقترضه اياه • فملكية الشيء لزيد ولكن الانتفاع مشروط لعمرو حتى يرد زيد ما عليه • وعلى ذلك فان عمرو

يسترد ما أقرضه لزيد ويستفيد فوق ذلك بما يغله الشيء حتى يخلص ما أقرض • والوجه الثانى ان يحتفظ زيد بالشيء الذى رهنه ويستفيد منه ولكن بشرط ألا يتصرف فى وضعه بالبيع أو خلافه • والمهدى لا يتعرض للوجه الثانى ويبدو من موقفه ازاء الوجه الاول انه لا يعارضه ولا يسنعه • اما فى الوجه الاول فانه يجيز لعسرو ان يحتفظ بالشيء تحت مباشرته وان يستغله ولكنه يشترط عليه أن يحسب ما يغله الشيء من اصل المال الذى أقرض • وقد جعل لتطبيق هذا الشرط حدا هو تاريخ بداية احكام المهدية فى الاقليم الذى حصلت فيه واقعة الرهن • فما سبق اخذه من الغلة فى التركة لا يحسب من أصل المال ويصرف النظر عنه ، وأما ما غله الشيء المرهون بعد بداية الاحكام فيخصم من أصل الدين •

لقد طبقت هذه القاعدة ازاء رهونات الارض وغيرها ، وكان الهدف منها هو الحد من استغلال الجانب الضعيف فى عملية الرهن بحيث لا يدفع أكثر مما اقترض فعلا وحماية الراهن بحيث يحتفظ — اذا شاء — بالضمان حتى يسترد ماله •

## (٢) الحيازة

والحيازة نوعان ، حيازة مؤقتة دون قيد على حق الملكية ، اذ يستولى شخص على ارض آخر حتى يسترد المال أو بنصيب من الانتاج مقابل الفلاحة أو انتقلت اليه الارض بالشراء بعد هروب صاحبها نتيجة لعسف الترك أو نتيجة ظلم مباشر • هذا النوع من الحيازة لا يؤثر على الملكية ويمكن لصاحب الملك أن يسترد أرضه مباشرة اذا كانت خالية من مانع أو بعد استيفاء الموانع اذا كان منها شيء • فالارض التى اعطيت للفلاحة يمكن استردادها مطلقا ، والارض التى بيعت بظلم الترك ترد بعد دفع المال الذى دفعه الحاز • اما النوع الثانى فهو الحيازة التى تؤدى الى انتقال الملكية نهائيا من المالك الاول الى الحاز وانما يكون ذلك اذا استقر الحاز على الارض لفترة حددها المهدى وصار عليها قوام حياته •

ان الهدف من هذا الاتجاه هو المحافظة على الملكية بحيث لا يذهب بها الجور أو يؤثر فيها التحايل ثم اعطاء الحق للحاز فى ان يمتلك الارض



التي حازها • ويشترط في ذلك شرطان : الا يكون الجائز طرفا في الجور الذي وقع على المالك الاول وانما قام بشرائها بماله بعد ان أسقط التترك حق الاول لسبب من الاسباب ، وان يكون قد استوطن عليها لامد وصار يعتمد عليها في معيشته •

## الملكية

تقوم فكرة الملكية عند المهدي على عدة أوجه • أولها الملكية الالهية للارض ، فالارض لله تعالى يورثها من يشاء من عباده ، وملكيته الازلية لله سبحانه ، مثلها في ذلك مثل كل شيء يمتلكه الانسان ، فهي في الحقيقة وديعة عنده • والثاني تابع من الوجه الاول وهو يجعل الامام او خليفة المسلمين ، وفي هذه الحالة الامام المهدي والخليفة عبدالله من بعده ، صاحب التصرف في الارض وتملكها باعتبار أن الامام او الخليفة هو ممثل السلطة الالهية وخليفته في خلقه • وحيث ان الامام أو الخليفة هو رأس الجماعة الاسلامية وممثلها فان الوجه الثاني يعنى عمليا ملكية الجماعة الاسلامية للارض • والوجه الثالث هو تملك الدولة لبعض الاراضى تملكا مباشرا ، ويدخل في ذلك جميع القفار وكل أرض لا تثبت ملكيتها لاحد وكل الغابات وأراضى الفئ والغنيمة • أما الوجه الاخير فهو الملك الخاص وهو مصان ويحق لصاحب الملك ان يتصرف في أرضه على أن يدفع من اتاجها الزكاة المعلومة • ويمكن ان تنتهى هذه الفكرة في نقطتين : ملكية عامة لله وعباده وملكية مباشرة تحدد الجهة أو الفرد او المجموعة التي تباشر استغلال الارض وتتنفع باتاجها •

واذا نظرنا الى سياسة المهدي ازاء الارض على ضوء هذه الفكرة فسنجد أنه وسع باب الوجه الثالث أى ملكية الدولة للارضى وترك لبيت المال ادارة شئونها • وسنجد ايضا انه ركز أهدافه الاصلاحية في الوجه الرابع أى في الملكية الخاصة • ان الملكية الخاصة تقوم على وجهين : عين الملكية وحق التصرف • وبما ان عين الملكية مصانة في الاسلام فانه لا يمسها بل يعترف بها ويسلم بأمرها ، وانما يمضى في اصلاحه على أسس التقيد في حق التصرف وموازته على أساس درجات المالكين للارض ، فاذا كان المالك

يملك أراضى واسعة سمح له بأن يزرع قدر استطاعته على أن يعطى ما يبقى لمن يريد دون أن يطلب إيجارا ، اما اذا كان المالك ضعيفا كأن يكون أرملة أو يتيما فيجوز له أن يأخذ نصيبا من الانتاج مقابل حق الملك . وحتى هذا التقييد لا يقطع فيه المهدي بصفة نهائية بأن يمنع الإيجار كلية وانما يترك ذلك لوجدان الفرد : « فمن كان له طين فليزرع فيه ما استطاع زرعه واذا عجز أو لا احتاج اليه لا يأخذ فيه دقندي لان المومنين كالجسد الواحد ومايساوى به اخاه المومن يكن له فى ميزانه دائما بدرجات علا عند الله وليست المسابقة من المومنين الا فيما يبقى وان كل مومن ملكه من الطين له ولكن من باب احراز نصيب الآخرة فما لا يحتاج اليه يعطيه لآخيه المومن المحتاج وما عجز عنه وأراد به الآخرة خير له من تقع دقندي يفنى عن قريب » (١) .

اذن هذا التقييد امر لا قطع فيه قانونيا وانما هو فضيلة ، وقد حق للمهدي ان يأخذ هذا السبيل لانه حاكم مشرع وداعية فى نفس الوقت ، يدعو الى الفضيلة والسمو الاخلاقى بقدر ما يضع الاحكام والقواعد والنظم . ونحن ان نظرنا الى تطور الفكرة سنجد انه كان فى اول مره يميل الى الغاء الملكية او الحد منها ثم بدأ يشترط الشروط التى تحد من مدى الملكية . وهذا مرده أمران : انه نتيجة طبيعية لامتداد ادارة المهدي الى المناطق النيلية التى تختلف ظروف الملكية والملاك فيها ومضامينها السياسية والاجتماعية عن المناطق المطرية - فى كردفان - التى شرع لها فى أول الامر . وثانيهما انه يسير على خط عملى يجعل « لكل حال وبلد وزمان ما يليق به » وقد أشار المهدي الى ذلك فى خطابه الى محمد الخير : « واما المنشور الذى اخرجناه من اجل أطيان الصعيد ( يقصد المناطق المطرية ) هو بالنظر لكون الاطيان متسعة والعباد محتاجون الى ما ينفعهم عند الله ، ولذلك أمرناهم مما يحوزون به ملك الابد ، وهاهى المنشورة المكتوبة الى أهل الصعيد واصلة ، فما وافق المسلمين من حاله واملاكه العمل عليها فاجرها عليهم ، وما لم يوافق ذلك من ضيق حاله وعدم تاهله لذلك بما يراه فأجر فيه ما ذكرنا سابقا ، ولكل حال

(١) انظر اعلاه .

وبلد وزمان ما يليق به» (١) . ثم اشار الى تباين الاحكام حسب اختلاف الظروف فقال : « فلكل وقت ومقام حال ولكل زمان واوان رجال » (٢) .

كذلك يلاحظ ان المهدي كان مع مضى الوقت يميل اكثر فاكثر الى النظرة العملية الواقعية للامور بعد ان كانت تسيطر عليه الافكار المثالية الرفيعة التي يحلم المصلحون بها قبل ان يمارسوا سلطاتهم على الطبيعة ، ومن هنا فان المرء يجد في اوائل عهده كلاما عن العدل المطلق كما يجد حثا على أن يقوم المالك باعطاء ارضه لمن يحتاج دون منفعة تعود عليه الا المنزلة السامية وما تمليه روح التأخى والمساواة بين المؤمنين . ثم يجد في افتترات التالية القواعد التي يضعها للفصل بين مصالح العباد والتي يراعى فيها الحقوق وقوانين الحياة .

وفضلا عن هذا وذاك فان سياسة الملكية العامة التي اشار اليها المهدي في اوائل عهده لم تكن ذات صبغة سياسية تنحو نحو توزيع الثروة او توزيع الملكيات من الارض على المعدمين او لمحاربة طبقة معينة من طبقات الامة . وليست هناك سوابق عالمية أو محلية يمكن ان يقتبسها المهدي ، ذلك لان الملكية كانت مصانة في عهود الاسلام كما كانت مصانة في عهد الفونج ، وقد كان اغتصاب الاراضى من ملاكها في العهد التركى فى المديرىات الشمالىة بسبب الضرائب - أو غيرها - من الاسباب التى خلقت جوا من الضيق فى النفوس ، وقد كان المهدي نفسه من ابناء المنطقة التى تأثرت بهذا الوضع ، فالخطة التى يهدف اليها المهدي ليست توزيع الارض لتقريب الطبقات او العدالة الاجتماعية بالمفهوم الحالى وانما هو خلق ضوابط اخلاقية تجعل للمعدمين فرص الزراعة فى اراضى الآخرين دون استغلالهم ثم منع اصحاب الاملاك الواسعة من استغلال الآخرين من اجل الثراء . وهو يهتم اهتماما بالغا باستقرار الملكيات الخاصة بالمديرية الشمالية بصرف النظر عن أساس هذه الملكيات لان استقرار الملكية مرتبط بالاستقرار الاجتماعى والاقتصادى

---

(١) الاحكام ص ٤٢ .

(٢) كتاب الاحكام ص ١٠١ .

وحركة الانتاج ولذلك وضع قيودا على اعادة الارض المغتصبة الى ملاكها  
الاولائل كما اقر كل الملاك في دقلا على اراضيهم بالرغم من انه اعتبر المنطقة  
كلها - من الناحية النظرية - في نطاق القىء .

ومن ذلك الاهتمام بالزراعة والمنشورات الصادرة من الخليفة بهذا  
الخصوص حتى لا تترك الاراضى بورا ، وقد ذهب الخليفة بهذا الامر الى  
حد انه امر عماله بالا يستنفروا كل اهالى دقلا بل عليهم ان يتركوا بعضهم  
للزراعة كذلك امر محمد الخير بان يترك اهالى دقلا للالتفات الى مزروعاتهم (١)  
كما سبق القول . ومنه ايضا تشديد الخليفة على الذين يجمعون زكوات  
العيوش بعدم التضييق على الاهالى وحرصه على الا يؤخذ من الناس  
الا النصيب المحدد .

## المراجع

### أ - عامة :

نعوم شقير : جغرافية وتاريخ السودان - طبعة دار الثقافة بيروت ١٩٦٧ .

الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم : الفونج والارض - وثائق تمليك -  
الخرطوم أغسطس ١٩٦٧ .

الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم : الارض في المهديّة - الفصل الثاني عشر  
من الجزء الاول من رسالة للدكتوراه -  
أغسطس ١٩٦٦ .

الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم : مدينة الخرطوم في التاريخ - مجلة  
الخرطوم عدد مارس ١٩٦٧ .

الدكتور محمد ابراهيم ابوسليم : المرشد الى وثائق المهدي - مارس ١٩٦٩ .

على الخفيف : الملكية في الشريعة الاسلامية مع المقارنة  
بالشرائع الوضعية - القاهرة ١٩٦٧ .

احمد عطية الله : القاموس الاسلامي ، المجلد الاول ،  
القاهرة ١٩٦٣ .

الدكتور عبد المنعم ماجد : تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور  
الوسطى القاهرة ١٩٦٣ .

محمد الطاهر المجذوب : الفيوضات الوهبية ( ومشار اليها  
بمخطوط باريس ) ج ٣ بدار الوثائق  
الفرنسية الوطنية .

كتاب الاحكام ( الجزء الثالث من الاجزاء المطبوعة من المنشورات )  
بدار الوثائق المركزية .

هنرى رياض : أضواء على الملكية الزراعية في السودان  
مخطوط توشكى ( النجومى ) دار الوثائق المركزية .

كتاب المنشورات : ( وهو الجزء الاول من طبعة الحجر ) ج ١ ص ١٩٥ / ١٩٦ .

## ب - من المهدي :

### المرشد الى وثائق المهدي :

انظر فيه ابواب : الزكاة ، العشور ، التأمين ، الارض ، بيت المال ،  
الفيء ، الغنيمة ، الجنائن .

الوثائق التالية في المرشد ايضا :

رقم ٩٢ من المهدي الى كافة من هو مقيم بحللات جبال زغاوة  
وجميع من بتلك الجهات من كبايش  
ومرامرة واولاد مرج وفراخه ونوبه  
وخلافهم في ٢٥ جماد اول ١٣٠٠ / ٣ ابريل  
سنة ١٨٨٣ .

رقم ٩٣ من المهدي الى كافة احبابه في الله المؤمنين بالله ورسوله في  
٢٥ جماد اول سنة ١٣٠٠ / ٣ ابريل  
سنة ١٨٨٣ .

رقم ٢٢٥ من المهدي الى عبد الصمد شرفي في ٢٢ وبيع آخر  
سنة ١٣٠١ / ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٢٣٨ من المهدي الى محمد خالد زقل في ٣ جماد اول سنة  
١٣٠١ / ٢ مارس سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٠٢ من المهدي الى احد العملاء بالجزيرة في رجب سنة  
١٣٠١ / ٢٧ ابريل - ٢٦ مايو ١٨٨٤ .

رقم ٣٢٠ من المهدي الى اصحابه كافة في ١٤ ، ٢٥ شعبان  
١٣٠١ / ٩ - ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٢٦ من المهدي الى حبيب الله موسى ومن حبيب الله موسى الى  
المهدي في ٢٤ شعبان سنة ١٣٠١ / ١٩  
يونيو سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٧٣ من محمد الخير عبد الله خوجلي الى المهدي في غاية رمضان  
سنة ١٣٠١ / ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٧٣ من المهدي الى محمد الخير عبد الله خوجلي في ١٦ القعدة  
سنة ١٣٠١ / ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٣٧٤ من المهدي الى محمد الخير عبد الله خوجلي بعد ١٦ القعدة  
سنة ١٣٠١ / ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٤١٩ من المهدي الى محمد الخير عبد الله خوجلي في ١ محرم  
١٣٠٢ / ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٤٤٩ من المهدى الى الجعليين بالقضارف عمالة عبد الله احمد  
ابوسن في ٢٥ صفر سنة ١٣٠٢/١٤ ديسمبر  
سنة ١٨٨٤ .

رقم ٤٥٨ من المهدى الى عملائه وانصاره بالكاملين في ٢ ربيع اول  
سنة ١٣٠٢/٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .

رقم ٤٧٧ من المهدى الى الداخلين الخرطوم والموجودين فيها في ١٠  
ربيع اول سنة ١٣٠٢/٢٨ ديسمبر  
سنة ١٨٨٤ .

رقم ٥٣٩ من المهدى الى احمد محمد حاج شرفى بعد ٩ ربيع ثانى  
سنة ١٣٠٢/بعد ٢٧ يناير سنة ١٨٨٥ .

رقم ٥٤٦ من المهدى الى الخارجين من الققرة ( الخرطوم ) بعد ٩  
ربيع ثانى سنة ١٣٠٢/بعد ٢٧ يناير  
سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦٠٩ من المهدى الى محمود عيسى زايد في ١٦ جماد آخر سنة  
١٣٠٢/٢٠ مارس سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦١٩ من المهدى الى كافة احبابه عملا ونقبا وانصار خصوصا  
القضاة في ٤ جماد آخر سنة ١٣٠٢/٢٣  
مارس سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦٢٨ من المهدى الى كافة الاتباع والانصار والاعوان في ٩ جماد  
آخر سنة ١٣٠٢/٢٧ مارس سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦٣١ من المهدى الى ————— بعد ٩ جماد آخر سنة ١٣٠٢/  
بعد ٢٧ مارس سنة ١٨٨٥ .

رقم ٦٣٢ من المهدى الى عملايه واعوانه انصار الدين في ١٠ جماد  
آخر ، ١ رجب سنة ١٣٠٢/٢٨ مارس ،  
١٧ ابريل سنة ١٨٨٥ .

رقم ٧٣٦ من المهدى الى محمد الخير عبد الله خوجلى في ١٨ شعبان  
سنة ١٣٠٢/٣ يونيو سنة ١٨٨٥ .

رقم ٩١١ من المهدى الى كافة الاحباب فى الله ( بدون تاريخ ) .

## ج - سجلات الصادر : قسم المهدية بدار الوثائق المركزية .

### صادر رقم ١ .

- صفحة ٣ - أنظر المرشد رقم ٤٥٨ .
- صفحة ١٣ - أنظر المرشد رقم ٦١٩ .

### صادر رقم ٢ .

- صفحة ١٥ من الخليفة الى محمد الخير عبد الله خوجلى في ١١ رمضان سنة ١٣٠٢/٢٥ يونيو سنة ١٨٨٥ .
- صفحة ٢٥ من الخليفة الى اولاد محمود عيسى زايد في ٤ شوال سنة ١٣٠٢/١٨ يوليو سنة ١٨٨٥ .
- صفحة ٢٥ من الخليفة الى اهالى القضايف والجزيرة والمسلمين والحلاوين في ٢ شوال سنة ١٣٠٢/١٦ يوليو سنة ١٨٨٥ .
- صفحة ٢٦ من الخليفة الى عنى سعيد في ٤ شوال سنة ١٣٠٢/١٨ يوليو سنة ١٨٨٥ .
- صفحة ١١٦ من الخليفة الى اهالى الحلفاية في ٢١ القعدة سنة ١٣٠٢/٢ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .
- صفحة ١٦٨ من الخليفة الى على مريمى في ٢ محرم ١٣٠٣/١١ اكتوبر سنة ١٨٨٥ .

### صادر رقم ٧ .

- صفحة ٤ من الخليفة الى العباس العبيد بدر في ٧ محرم سنة ١٣٠٣/١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٥ .
- صفحة ٢٣ من الخليفة الى احمد محمد عبد الله خوجلى في ٢٤ رجب سنة ١٣٠٢/١٠ مايو سنة ١٨٨٥ .
- صفحة ٢٥ من الخليفة الى كافة انصار الدين في ١٣ شعبان سنة ١٣٠٣/١٧ مايو سنة ١٨٨٦ .

### صادر رقم ٩ .

- صفحة ١٠٦ من الخليفة الى انصار الدين ببربر في ٣ ربيع اول سنة ١٣٠٣/١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ .



## صادر رقم ١٣ .

صفحة ١٦٧ من الخليفة الى عبد الرحمن النجومي في ١٥ ربيع آخر سنة ١٣٠٤/٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦ .

صفحة ٢٥٧ من الخليفة الى عبد الرحمن النجومي في ٢٣ رجب سنة ١٣٠٤/١٧ ابريل سنة ١٨٨٧ .

## صادر رقم ١٤ .

صفحة ١٢ من الخليفة الى عثمان الديك في ١٧ محرم سنة ١٣٠٥/١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٧ .

صفحة ١٢ من الخليفة الى محمد ابو فاطمة في ١٧ محرم سنة ١٣٠٥/١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٧ .

## د - وثائق أصلية :

مهدية ٤٢/١ / اوراق قاضى الاسلام من الامين خوجلى الى قاضى الاسلام احمد على ووكيل المحكمة سليمان الحجاز سنة ١٣٠٧/٢٨ سبتمبر ١٨٨٩/١٧ سبتمبر سنة ١٨٩٠ .

مهدية ٣/١ / ٢٦٩ من مساعد قيدوم الى الخليفة في ١٤ ربيع آخر سنة ١٣١١/٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٣ .

مهدية ٣١/١ / ٢٧٩ من عثمان دقنه الى الخليفة في ١٥ شعبان سنة ١٣١٠/٥ مارس سنة ١٨٩٣ .

مهدية ٥/١ / ١٧٥ من مساعد قيدوم الى الخليفة في غاية صفر سنة ١٣٠٨/١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٠ .

مهدية ٧/١ / ٢٤١ محمد عثمان ابو قرجه الى الخليفة في ٢١ شوال سنة ١٣٠٨/٣٠ مايو سنة ١٨٩١ .

مهدية ٢٣/١ / ٢٦٣ يونس الديك الى الخليفة في غاية شوال سنة ١٣٠٨/٧ يونيو سنة ١٨٩١ .

مهدية ٣/١ / ٢٥ من مساعد قيدوم الى الخليفة في ٢٧ جماد أول سنة ١٣٠٩/٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ .

مهدية ١٩/١ / ٤ النور ابراهيم الى الخليفة في ٩ الحجة سنة ١٣٠٤/٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٧ .

مهدية ٧٩/١٩/١ النور ابراهيم الى الخليفة في ١٤ جماد آخر سنة  
١٦/١٣٠٦ فبراير سنة ١٨٨٩ .

مهدية ٢/١٩/١ النور ابراهيم الى الخليفة في القعدة سنة  
٢٢/١٣٠٤ يوليو - ٢٠ أغسطس سنة  
١٨٨٧ .

مهدية ٢٥/١٩/١ النور ابراهيم الى الخليفة في ١٠ رمضان سنة  
٨/١٣٠٥ يونيو ١٨٨٨ .

مهدية ٨/١٥/٢ احمد ابو جديري الى الخليفة في ٨ محرم سنة  
٢٥/١٣٠٥ سبتمبر سنة ١٨٨٧ .

مهدية ٢٤٢/١٥/٢ من سيد احمد محمد وآخرين من قنتى الى  
الخليفة في ٦ جماد اول سنة ٢١/١٣٠٥  
يناير سنة ١٨٨٨ .

مهدية ٢٣٩/١٥/٢ من ابراهيم السيد وآخرين من قنتى الى  
الخليفة في ١٦ جماد اول سنة ٣٠/١٣٠٥  
يناير سنة ١٨٨٨ .

مهدية ٩٥/١٥/٢ عبد المولا صابون الى الخليفة في ٢١ صفر سنة  
٧/١٣٠٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧ .

مهدية ١/٢/٦٣/٢ عبد الدايم بدر الى يونس الدكيم في ١٨ الحجة  
سنة ١٢/١٣١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٣ .

مهدية ١/٥/٤٢/١ احمد على الى محمد خالد في ٢٠ صفر سنة  
١٠/١٣٠٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .

مهدية / / ٣٧/ محمد خالد زقل الى الخليفة في ١٨ ربيع اول سنة  
٢٩/١٣١٣ أغسطس سنة ١٨٩٥ .

مهدية / / ١٨١/ محمد خالد زقل الى الخليفة في ١٧ جماد اول  
سنة ٥/١٣١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

Wingate, F. R., Memo. on the Egyptian Sudan 1895, C. R. O.

CAIRINT 3/11/200/1.

Holt, P. M., The Mahdist State in the Sudan 1881—1898.

Oxford Press 1958.

Thompson, C. F., The land law of the Sudan — Cases and

Materials, 1965.

